البطالة
ودورها فى التأثير على الأمن المجتمعى

د/ عبدالرؤف أحمد الحنفى

مدرس الاقتصاد والمالية العامة

١٤٤٣ هـ - ٢٠٢٢م

﴿ٱلَّذِىٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ٤﴾

قريش: ٤

البطالة ودورها فى التأثير على الأمن المجتمعى

عبدالرؤف أحمد الحنفى

قسم القانون العام " الاقتصاد والمالية العامة"كلية الحقوق ، جامعة الزقازيق ، الزقازيق، مصر .

البريد الإلكتروني: raoufelhanafy.re@gmail.com

الملخص :

تعتبر ظاهرة البطالة بكافة أنواعها وصورها ظاهرة طبيعية فى جميع الاقتصاديات المعاصرة ولا تكاد تخلو دولة من تلك الظاهرة وإن اختلفت فى حدتها من دولة لأخرى بحسب درجة تقدمها بين الأمم وتكمن خطورة البطالة فى التأثير على الناتج القومى حيث يتم عدم الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية لذلك كان من الضرورى أن نتناول تلك الظاهرة بالبحث والدراسة ومحاولة فهم ومعرفة الأسباب المؤدية إليها وأيضا أثر البطالة على الأمن المجتمعى وطرق وكيفية علاج البطالة والتعرض للإجراءات الواجب اتباعها للتغلب على تلك الظاهرة.

الكلمات المفتاحية : البطالة، أنواع البطالة، أسباب البطالة، طرق قياس البطالة، الأمن المجتمعي .

Unemployment and its role in affecting on community security

Abdul Raouf Ahmed Al Hanafi
Department of Public Law "Economy and Public Finance", Faculty of Law, Zagazig University, Zagazig, Egypt.
E-mail: raoufelhanafy.re@gmail.com

Abstract :

The phenomenon of unemployment of all kinds and forms is considered a natural phenomenon in all contemporary economies, and almost no country is devoid of this phenomenon, even if it differs in its severity from one country to another according to the degree of its progress among nations. It has economic, social and political effects, so it was necessary to address this phenomenon by researching and studying and trying to understand and know the causes leading to it, as well as the impact of unemployment on societal security, ways and how to treat unemployment and exposure to the procedures to be followed to overcome this phenomenon.

Keywords: Unemployment, Types Of Unemployment, Causes Of Unemployment, Methods Of Measuring Unemployment, Community Security.

مقدمة :

تُعد البطالة فى العصر الحديث من أهم التحديات التى تواجه تقدم الدول والشعوب وذلك نظراً لعدم إمكانية حدوث التوظيف الكامل للعمالة وما يترتب على ذلك من إهدار لرأس المال البشرى وما يؤدى إليه من آثار خطيرة على جميع مناحى الحياة اجتماعيا وسياسياً واقتصاديا.

ومن الجدير بالذكر أن تفاقم مشكلة البطالة فى العصر الحديث أدى إلى انتشار الجريمة وساعد على زيادة حدة الإرهاب وانحراف الشباب الذى أُهدرت طاقته وأدى أيضاً إلى ظهور أنواع من الجرائم الجديدة فى العصر الحديث كالهجرة غير الشرعية وعدم استقرار أنظمة الحكم وتبديد الأمن والأمان ولعل فى ثورات الربيع العربى خير برهان على ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن التعرض لجميع الآثار المترتبة على البطالة ولذلك فقد آثرت أن أتناول أثر تلك الظاهرة على الأمن المجتمعى لما له من أهمية خاصة للوصول إلى الحل الأمثل فى علاج تلك المشكلة.

أهمية البحث :

تبدو أهمية هذا البحث فى أنه يمكن أن يساهم فى المجال التطبيقى فى العصر الحديث عن طريق الاستفادة من نتائجه وتوصياته وإلقاء الضوء على أبعاد المشكلة القائمة ومحاولة إيجاد أفضل الحلول وذلك حتى يمكن الحصول على أفضل النتائج عن طريق مراجعة الأخطاء ومعالجة السلبيات.

مشكلة البحث :

تنحصر مشكلة البحث فى النقاط الآتية :

١- علاقة البطالة بالأمن.

٢- ازدياد معدل الجريمة بارتفاع نسبة البطالة والعكس صحيح.

٣- دور البطالة فى التأثير على الأمن المجتمعى.

٤- طرق التصدى لظاهرة البطالة.

منهج البحث :

تعتمد دراسة هذا البحث على :

- المنهج الوصفى : من حيث عرض المعلومات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة.
- المنهج الاستقرائى : حيث يتم استقراء الظاهرة والوقوف على خطورة المشكلة بالنظر إلى أسبابها وأنواعها وآثارها.
- المنهج التحليلى : عن طريق تحليل الظاهرة وارتباطها بالمتغيرات المحيطة كالفقر مثلاً.

خطة البحث :

تنحصر الدراسة فى هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين هما :

المبحث الأول : **ماهية البطالة وأسبابها**

وينقسم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : ماهية البطالة وأنواعها.

المطلب الثانى : اسباب البطالة وطرق قياسها.

المبحث الثانى **: أثر البطالة على أمن المجتمع وكيفية التصدى لها**

وينقسم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : دور البطالة فى التأثير على أمن المجتمع.

المطلب الثانى : طرق وكيفية علاج البطالة.

المبحث الأول

ماهية البطالة وأسبابها

تُعد البطالة من أهم الموضوعات التى اهتم بها الباحثون قديماً وحديثاً حيث أنها من أكبر المخاطر التى تهدد استقرار الدول والشعوب وهى السبب الرئيسى فى كل المشكلات التى تعكر صفو أمن المجتمعات فى مختلف أرجاء المعمورة.

ومن الجدير بالذكر أن العلماء لم يتفقوا على تحديد ماهيتها حيث أن ذلك يرجع إلى الاختلاف فى الرأى حول تحديد مفهومها وأنواعها وأسبابها وطرق قياس حجم المشكلة[١].

وتُعد البطالة الآفة الأخطر على الشعوب فى عالمنا المعاصر حيث يترتب عليها عدم استقرار المجتمع لما لها من آثار على زيادة معدلات الجريمة والعنف وتؤدى إلى الطرف والإرهاب الأمر الذى يؤدى فى نهاية الأمر إلى عدم استتباب الأمن فى المجتمع وينعكس بدوره على الاستقرار السياسى بوجه عام للدولة.

كما أن البطالة تعنى التعطل ومن ثم انعدام الدخل مع ما يؤدى إليه ذلك من ضعف فى مستويات المعيشة وزيادة عدد من يعيشون تحت خط الفقر وما يرافق ذلك من أوضاع لا إنسانية[٢].

وسوف نتناول بمزيد من التوضيح ماهية البطالة وأنواعها وأسبابها وكذا حجمها وطرق قياسها فى مطلبين أساسيين هما :-

المطلب الأول : ماهية البطالة وأنواعها.

والمطلب الثانى : أسباب البطالة وطرق قياسها.

المطلب الأول

ماهية البطالة وأنواعها

اختلف العلماء فى تعريف البطالة حيث أنها تُستخدم فى وصف ظواهر عديدة كما أنها تعنى أشياء مختلفة فى بلاد مختلفة[٣].

---

(١) د/ هدى الغرباوى، البطالة أساليب المراجعة لدعم السلام الاجتماعى والأمن القومى فى ظل تحديات الاصلاح الاقتصادى، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٤.

(٢) د/ رمزى زكى، الاقتصاد السياسى للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مطابع الرسالة، الكويت، ١٩٩٧م، ص١٠.

(٣) د/ زيد محمد الربانى، البطالة – العمالة – العمارة – من منظور الاقتصاد الإسلامى، دار طوبق للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٢هـ، ص١٣.

ولكى نحدد ماهية البطالة على وجه أكثر دقة لابد أولاً أن نتعرض لمفهوم العاطل لدى منظمة العمل الدولية بأنه (كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى).

وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأى سبب من الأسباب[١].

وفى ضوء ما سبق يمكن بيان مفهومين أساسيين للبطالة :

(١) المفهوم الرسمى للبطالة.

(٢) المفهوم العلمى للبطالة.

أولاً : المفهوم الرسمى للبطالة :

يتم بيان المفهوم الرسمى للبطالة وذلك باحتساب الفرق بين حجم العمل المعروض فى سوق العمل وحجم العمالة المستخدمة فعلاً فى المجتمع خلال مدة زمنية محددة وعند مستويات الأجور السائدة فى الاقتصاد.

وبناءً على ما سبق يذهب بعض الاقتصاديين إلى القول بأن البطالة هى عبارة عن تواجد بعض الأفراد القادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه ويبحثون عنه ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة عند مستوى الأجر السائد فى المجتمع.

ولكن ينبغى التوضيح بأن هناك حداً تصبح فيه البطالة مشكلة ففى كل دول العالم توجد فئة من الأفراد لا يعملون وهم متاحون للعمل ويبحثون عنه وهم طبقاً لهذا التعريف عاطلون ولكنهم لا يمثلون مشكلة لوجود بدل إعانة للتوظيف وهو مستوى التوظيف الكامل والأمثل لهيكل سوق العمل والذى يتوازن فيه حجم الطلب الاقتصادى من قوة العمل مع حجم المعروض منها فى سوق العمل[٢].

ونود أن نوضح فى هذا الصدد أنه وإن كان العجز فى القوى العاملة المطلوبة يمثل مشكلة لأن ذلك العجز يؤدى إلى ضغط عبء العمل وعدم تحقيقه الأهداف المطلوبة. فإن وجود فائض يمثل مشكلة أشد لارتفاع تكلفة العمل عن الحاجة الفعلية نتيجة لزيادة العاملين[٣].

وفى ضوء ما سبق يمكن بلورة مفهوم البطالة كما يلى :

(أ) بطالة مرجعها إلى عدم القدرة الجسدية على العمل نتيجة العجز الكلى أو الجزئى للجسد أو إلى عدم القدرة الفعلية.

(ب) البطالة مرجعها إلى عدم الرغبة فى العمل لخلل نفسى أو لأسباب اجتماعية.

---

[١] د/ رمزى زكى، الاقتصاد السياسى للبطالة، مرجع سابق، ص١٥.

[٢] المرجع السابق، ص١٩.

[٣] د/ محمد علاء الدين عبدالقادر، البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعى والأمن القومى فى ظل الجات، العولمة وتحديات الاصلاح الاقتصادي، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٣، ص١.

(جـ) بطالة سببها عدم تنظيم سوق العمل.
(د) بطالة سببها عدم وجود فرص عمل مناسبة.

ثانيا : المفهوم العلمى للبطالة :

فى ظل هذا المفهوم يمكن القول بأن البطالة تحدث هنا عندما لا يستخدم المجتمع قوة العمل المتاحة استخداماً كاملاً أو الأمثل لها وهذا يؤدى إلى أن الناتج الفعلى فى هذا المجتمع يكون أقل من الناتج المحتمل مما يؤدى إلى انخفاض مستوى رفاهية المجتمع عما كان يجب الوصول إليه.

ويتجلى هذا المفهوم بوضوح فى البطالة الجزئية حيث يوجد أفراد يعملون دون المعدل الطبيعى والمتوسط للعمل مثل العمالة الموسمية أو لبعض الوقت من الشهور أو لأيام محدودة وساعات قليلة أسبوعياً[١].

بناءً على ما سبق يمكن أن نذكر بعض التعريفات المختلفة للبطالة وذلك على النحو التالى :

* تُعرف البطالة بأنها "التوقف الإجبارى لجزء من القوى العاملة فى الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل".
* كما عرفته منظمة العمل الدولية بأنه "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى، وينطبق" هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأى سبب من الأسباب[٢].
* وذهب بعض الاقتصاديين إلى "أن البطالة زيادة فى القوة البشرية التى تبحث عن عمل أكبر من فرص العمل التى يوفرها المجتمع بمؤسساته المختلفة"[٣].
* وذهب آخرون إلى "أن البطالة عبارة عن عدم استخدام عامل من عوامل الانتاج" وطبقاً لهذا المفهوم يكون العاطل هو الفرد الذى يرغب فى العمل ويقدر عليه ولكن بدون فائدة[٤].
* بينما عرفه بعض الاقتصاديين بأن "البطالة عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه نظراً لحالة سوق العمل[٥].

---

(١) أ. د/ ماجدة شلبى وآخرون، مبادئ الاقتصاد، مركز الطبع والنشر والتوزيع، جامعة بنها، ٢٠١٤م، ص٥.
(٢) د/ عبدالفتاح عبدالرحمن، الاقتصاد الكلى، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٨م، ص٢٠٢.
(٣) د/ محمد علاء الدين عبدالقادر، البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعى، مرجع سابق، ص١-٢.
(٤) د/ راشد البراوى، (الموسوعة الاقتصادية)، دار الشروق، جده، ١٣٩٩هـ، ص٩٤.
(٥) د/ سامية خضر صالح، البطالة بين الشباب حديثى التخرج، كلية التربية، جامعة عين شمس،القاهرة، ١٩٩٢م، ص٢٢.

وطبقاً لهذا التعريف نستطيع أن نحدد شروط البطالة كالآتى :
(١) أن يكون الشخص راغب فى العمل.
(٢) أن يقبل العمل طبقاً للأجر السائد فى السوق.
(٣) أن يكون السن يسمح بالعمل واتفق أغلب الاقتصاديين على أن هذا السن من ١٨ إلى ٦٠ سنة.
(٤) أن يكون بدون عمل فى وقت البحث عن عمل أى أنه شخص ليس لديه عمل فعلى فى الوقت الحالى وعليه لا ينطبق ذلك على الشخص الذى يبحث عن عمل إضافى لرفع مستوى معيشته.

نتعرض بعد ذلك لأنواع البطالة وذلك على النحو التالى :

للبطالة أنواع مختلفة وصور متعددة تختلف باختلاف المرحلة العمرية ونوع الجنس ويختلف ذلك باختلاف نوع البطالة السائدة[١] وهذا يدعونا للتعرض لنظريات البطالة فى الفكر الكلاسيكى (التقليدى) والفكر الكينزى، وفى الفكر الاقتصادى المعاصر.

أولاً : نظرية البطالة فى الفكر الكلاسيكى (التقليدى) :

فرق الفكر الكلاسيكى بين نوعين من البطالة، الأولى : هى البطالة (الاختيارية) وهى تعنى وجود أفراد قادرين على العمل وبالرغم من توفر وظائف لهم إلا أنهم لا يرغبون فى ذلك عند مستوى الأجور السائدة.

والثانية : البطالة (الإجبارية) وهى تعنى وجود أفراد قادرين على العمل ويرغبون فيه عند مستوى الأجور السائدة ولكنهم لا يجدونه.

وطبقاً لهذا المفهوم فإن أصحاب هذا الرأى لا يعترفون بوجود البطالة الاختيارية وذلك لامتناع المتعطلين عن العمل ولا يرغبون فيه عند مستوى الأجور السائدة.

ثانياً : نظرية البطالة فى الفكر الكينزى :

يرى أصحاب تلك النظرية أن العامل الأساسى الذى يحدد مستوى التوظيف ليس الأجر الحقيقى ولكنه مستوى الطلب الفعال وأن البطالة تحدث لعدم كفاية الدخل القومى، مما يستلزم بالضرورة العمل على زيادته لكى يزيد الطلب الفعال وبدرجة تكفى الوصول لمرحلة التشغيل الكامل وقد أوضح كينز أن العمالة الكاملة لا تتحقق إلا إذا كان الطلب الكلى كافيا لاستعادة الناتج المحتمل أما إذا كان أقل من المستوى اللازم لاستيعاب الناتج المحتمل تظهر فجوة انكماشية وبالتالى تحدث بطالة إجبارية وتُقاس هذه الفجوة بالفرق بين طلب العمالة الكاملة والطلب الفعلى فى الاقتصاد وزيادة الطلب الكلى بمقدار الفجوة الانكماشية يؤدى إلى زيادة الناتج الكلى وعليه تتوفر فرص عمل تؤدى فى نهاية الأمر إلى الوصول إلى العمالة الكاملة.

---

[١] د. رمزى زكى، مرجع سابق، ص٢٥.

ويرى كينز أن الاقتصاد ممكن أن يتوازن فى ظل وجود نسبة مقبولة من البطالة[١].

ثالثاً : نظرية البطالة فى الفكر الاقتصادى المعاصر :

يرى أصحاب هذا الفكر أنه لا يوجد إلا البطالة الاختيارية فقط ولا يعترفون بالبطالة الإجبارية حيث يتعطل العامل عن العمل بإرادته فيترك العمل الذى يمتهنه أو يعزف عنه أصلا ويفضل وقت الفراغ مع وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجر أعلى وظروف عمل أحسن[٢].

بعد الاستعراض السابق لمفهوم البطالة فى الفكر القديم (الكلاسيكى) والفكر الكينزى وكذا فى الفكر الاقتصادى المعاصر نعرض أيضا لأنواع البطالة من حيث درجة ظهورها وذلك على النحو التالى :

أولاً : البطالة الظاهرة :

وهذا النوع من البطالة يُعرف باسم الظاهرة أو الصريحة أو السافرة أو المكشوفة ويحدث نتيجة لقصور الطلب على الأيدى العاملة وخاصة فى القطاعات الانتاجية غير الزراعية كالصناعة مثلا وبعض الخدمات التى تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتزداد حدة هذه البطالة فى الدول النامية حيث تكون أكثر قسوة وإيلاما نتيجة لعدم وجود نظم لإعانة البطالة أو ضآلة برامج المساعدات الاجتماعية الحكومية[٣].

والبطالة الظاهرة بدورها قد تكون إجبارية وقد تكون اختيارية.

ثانياً : البطالة المقنعة :

تُعرف البطالة المقنعة بأنها زيادة عدد العمال فى قطاع أو مؤسسة عن الحد المطلوب للإنتاج بكفاءة وجودة عالية حيث يؤدى هذا العدد الفائض إلى تخفيض الإنتاجية الحدية للعمل إلى درجة تُصبح فيها الإنتاجية الحدية لوحدة العمل سالبة أو صفرا فى بعض الأحيان[٤].

وبناء على ما سبق نلحظ أن البطالة المقنعة تمثل إهدار لرأس المال البشرى أحد عناصر الإنتاج حيث أنها تستهلك فى قطاعات لا يستفيد منها الاقتصاد ولا الناتج القومى وتكمن خطورة البطالة المقنعة فى أنه لا يصعب حصرها لأن الأفراد فى الظاهر يعملون ولكن لا ينتجون أو يضيفون شئ يُذكر للاقتصاد القومى فالإنتاجية الحديثة لهذه العمالة

---

(١) د/ محمد ناجى خليفة، البطالة والنمو الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص١١٥-١٢٣.

(٢) د/ رمزى زكى، مرجع سابق، ص٣٤.

(٣) د/ محمد علاء الدين عبدالقادر، مرجع سابق، ص٤.

(٤) د/ مجيد على حسين، د/ عفاف عبدالجبار سعيد، (مقدمة فى التحليل الاقتصادى الكلى)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤م، ص٣٣١.

تساوى صفر ويكون علاج هذا النوع من البطالة بفتح مجالات جديدة للإنتاج وتدريب وتأهيل هذه العمالة وتحويلهم إلى قطاعات إنتاجية حقيقية[١].

ونتعرض بعد ذلك لأنواع البطالة من حيث التوقيت الزمنى للبطالة وذلك على النحو التالى :

أولاً : البطالة الدورية :

تنتشر البطالة الدورية فى البلاد الرأسمالية المتقدمة صناعياً[٢] وهى تُعد من قبيل البطالة الإجبارية وترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادى حيث تظهر فى فترات الركود والانكماش عند انخفاض الطلب الكلى على السلع والخدمات حيث يقوم أصحاب الأعمال بتسريح جانب من العمالة؛ وعليه فإنه يترتب على ذلك أنه فى حالة زيادة الركود الاقتصادى يزداد حجم البطالة الدورية بالنسبة للدول النامية وذلك نظراً لارتباط اقتصادها باقتصاد الدول المتقدمة والدول الصناعية الكبرى وتأسيساً على ذلك فإنه كلما زاد تقدم تلك الدول زادت نهضتها الصناعية وارتفع معدل استقرارها اقتصاديا وسياسيا كلما أدى ذلك لانخفاض هذا النوع من البطالة.

ويظهر من مسمى البطالة الدورية أن هناك ما يُسمى بالدورة الاقتصادية التى تنتج عن دورية النظام الرأسمالى والتى تتمثل فى الانتعاش والتوسع الاقتصادى تارة وكذا الانكماش والأزمة الاقتصادية تارة أخرى وذلك على النحو التالى :

المرحلة الأولى : الانتعاش والتوسع الاقتصادى (الرواج) :

وفى تلك المرحلة يتجه حجم الدخل والناتج والتوظيف نحو الزيادة المستمرة إلى أن تصل إلى قمة الرواج (أعلى نقطة وهى نقطة الذروة) وبعد حدوث الأزمة (وهى ما تُعرف بنقطة التحول) يتجه حجم النشاط الاقتصادى بجميع مكوناته نحو الهبوط الدورى.

المرحلة الثانية : مرحلة الانكماش :

وفيها يحدث عكس ما حدث فى المرحلة السابقة حيث يتجه حجم النشاط الاقتصادى إلى الهبوط حتى يصل إلى القاع ثم يبدأ تدريجيا فى الانتعاش والصعود (نقطة التحول) وعندئذ يتجه حجم النشاط الاقتصادى نحو التوسع مرة أخرى وهكذا[٣].

---

(١) أ. د/ ماجدة شلبى وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص١٥.

(٢) د/ عبدالهادى مقبل، محاضرات فى الاقتصاد السياسى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣م، الجزء الأول، ط. ثانية، ص١٩٩.

(٣) د/ محمد عبدالمنعم عفر، التقلبات الاقتصادية والاستقرار السياسى وسياساته، مطبعة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص٨.

ثانياً : البطالة الموسمية[٤] :

يرجع ظهور هذا النوع من البطالة إلى ضعف الطلب على العمالة فى مواسم معينة وهذا النوع من البطالة ينتشر كثيرا فى الدول النامية حيث أنها كثيفة السكان ويشتغل معظمهم بالزراعة حيث أنها كثيفة العمالة فيها ويستثمر فيها رأس المال القليل وتنخفض فيها فنون الإنتاج الحديثة، وبالتالى فموسمية العمالة وموسمية البطالة يتناسبان مع النشاط الزراعى حيث يزداد الطلب على العمالة فى موسم زراعة المحاصيل وحصادها ويتعطل العمال فيما بين هاتين المرحلتين وذات الوضع ينطبق فى الغالب على القطاع السياحى خاصة إذا كان السياح يقصدون بلداً معيناً فى موسم معين كالشتاء أو الصيف مما يجعل العمال يعانون من البطالة فى مواسم انخفاض التدفق السياحى.

يلاحظ التشابه بين البطالة الدورية والموسمية فى أن سبب ظهورها هو انخفاض الطلب على العمالة، بيد أنه فى البطالة الدورية يرجع سببها لانخفاض الطلب الكلى، أما فى حالة البطالة الموسمية فيرجع لانخفاض الطلب على العمالة فى مواسم معينة وفى قطاعات محددة وبالتالى يتم توقعها فى فترات معينة من العام وعليه فإنه يمكن علاجها عن طريق إيجاد فرص عمل بديلة للمتعطلين فى هذه الفترات.

نتعرض بعد ذلك لأنواع البطالة من حيث علاقتها بالسوق والمتغيرات المرتبطة به وذلك وفقاً لأحدث النظريات التى قامت بتطوير النظريات التقليدية القديمة وذلك وفقاً لفروض واقعية حتى تتوافق مع الظواهر الحديثة وذلك على النحو التالى[١] :

أولاً : نظرية البحث عن عمل (البطالة الاحتكاكية) :

هذا النوع من البطالة يحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة[٢]، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل[٣] ويرون أن العامل عندما ينتقل من منطقة جغرافية لأخرى أو يغير مهنته من مهنة لأخرى فإنه بلا شك يحتاج إلى وقت للحصول على فرصة عمل مع عمل التقصي اللازم للتأكد من الإمكانيات المتاحة ويفاضل بين فرص العمل المختلفة.

ونستطيع أن نقول أن هذه النظرية قد جانبها الصواب لأنها ترى أن البطالة الاحتكاكية هى بطالة اختيارية وفسرت حدوثها بأنها ترجع إلى عدم توافر المعلومات الكافية عن سوق العمل والوظائف الشاغرة ورغبة الأشخاص فى الحصول على العمل والأجر المناسب ولكن فى الواقع قيام أصحاب الأعمال بالاستغناء عن العمالة وبالتالى تكون إجبارية وليست اختيارية بالإضافة إلى أن الفرد عندما يبحث عن فرصة عمل

---

(٤) أ. د/ ماجدة شلبى وآخرون، مرجع سابق، ص١٣-١٤.
(١) المرجع سابق، ص١٩.
(٢) د/ عبدالهادى مقبل، مرجع سابق، ص١٩٨.
(٣) أ. د/ ماجدة شلبى وآخرون، مرجع سابق، ص٢٠.

أفضل يكون موظفاً بالفعل وليس عاطلاً لأنه لو كان متعطل عن العمل تقل فرصة الاختيار لديه أو تكاد تنعدم هذا فضلاً عن إمكانية التنقل بين الوظائف دونما بطالة والرأى القائل بأن البطالة تزداد حدتها لمجرد رغبة الأفراد فى جمع المعلومات الخاصة بسوق العمل مردود عليه بأنه من الممكن إنشاء مركز للمعلومات الخاصة بالوظائف واحتياجات سوق العمل.

ثانياً : نظرية الاختلال (البطالة الهيكلية) :

هو ذلك النوع الذى يحدث نتيجة للتغيرات الهيكلية فى بناء النظام الاقتصادى[١]، حيث تكون مؤهلات العمالة غير متوافقة مع فرص العمل المتاحة ويحدث هذا النوع نتيجة للانخفاض الهائل فى طلب المستهلكين حيث يقل الطلب على الصناعات التقليدية ويزداد على الصناعات الحديثة. فيزداد معدل البطالة فى الأولى دون حدوث ذلك فى الأخرى.

ويرى البعض أنه يُقصد بالبطالة الهيكلية ذلك النوع من التعطل الذى يصيب جانبا من العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث فى الاقتصاد أى بوجود حالة من عدم التوازن بين العرض والطلب على الأيدى العاملة فى المهن والنشاطات الاقتصادية المختلفة وتؤدى إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين فى العمل والباحثين عنه، ففى الوقت الذى يكون فيه فائضاً فى الطلب على العمل فى المهن والقطاعات الاقتصادية التى تواجه ازدهاراً اقتصادياً يكون هناك فائض فى عرض العمل فى أسواق المهن والقطاعات الاقتصادية التى تواجه كساداً[٢].

كذلك من الممكن للتكنولوجيا أن تؤدى إلى بطالة هيكلية والمثل الواضح على ذلك هو أن ارتفاع درجة الميكنة للعمليات الإنتاجية وظهور (الروبوت) أو الإنسان الآلى فى صناعة السيارات أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمالة التى كانت تعمل على خطوط الإنتاج فمثل هذا النوع من البطالة يعتبر هيكليا خاصة إذا كان حصول العمال المتعطلين على وظائف جديدة ربما يتطلب منهم إما الرحيل إلى أماكن بعيدة تتوافر فيها هذه الوظائف أو اضطرارهم للتعلم وإعادة التدريب لاكتساب مهارات جديدة وعموما سيحتاج الأمر إلى بعض الوقت للحصول على هذه الوظائف[٣].

وقد عرفت البلدان المتقدمة نوعاً جديداً من البطالة الهيكلية بسبب ظاهرة العولمة حيث انتقلت الكثير من الصناعات التحويلية من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية للاستفادة

---

[١] د/ عبدالهادى مقبل، مرجع سابق، ص٢٠٢.

[٢] د/ مجيد على حسين، د/ عفاف عبدالجبار سعيد (مقدمة فى التحليل الاقتصادى الكلى)، مرجع سابق، ص٣٣٠-٣٣١.

[٣] د/ رمزى زكى، الاقتصاد السياسى للبطالة، مرجع سابق، ص٣١.

من المزايا والامتيازات التى وفرتها هذه البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل رخص تكلفة الطاقة والإعفاءات الضريبية وعدم تحمل تكلفة التلوث البيئى ورخص القوى العاملة وهذا ما حدث فى صناعات الملابس الجاهزة وصناعة السيارات وبناء السفن فكثير من هذه الصناعات هاجرت من البلدان الصناعية إلى البلاد النامية بسبب ارتفاع متوسط معدل الربح المتوقع فى هذه البلاد تاركة العمال الذين يعملون فيها فى حالة بطالة هيكلية طويلة المدى[١].

وبالرغم من الموضوعية التى قدمتها تلك النظرية فى تفسير البطالة إلا أنه يعتريها النقص حيث أنها قصرت تحليل البطالة على المدى القصير ولم تبين أسبابها فى الأجل الطويل، كما أنها تفترض تجانس عنصر العمل ومن ثم تكون البطالة نوع واحد فقط ولكن على أرض الواقع تظهر وجود فئات مختلفة من عنصر العمل الأمر الذى يؤدى بدوره إلى وجود أكثر من نوع من البطالة كالكنيزية والتقليدية مثلا وهو بالطبع يقود إلى تناقض الحل لهما وبهذا تكون النظرية قد فشلت فى تقديم الحلول اللازمة لنوعى البطالة فى وقت واحد.

ثالثاً : نظرية تجزئة سوق العمل (البطالة الفنية) :

تفترض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق رئيسى وثانوى أو محلى ودولى أو حضرى وآخر ريفى وكذلك سوق عمل ماهر وغير الماهر وسوق عام وخاص على أن هذين السوقين يختلفان من حيث الوظائف وخصائص العمالة الأفراد فيها [٢].

ويرجع السب فى ذلك إلى الاستغناء عن تشغيل عدد معين من الأيدى العاملة واستبدالها بالآلات والمعدات الحديثة ومثال ذلك فى العصر الحديث أجهزة الحاسب الآلى والفيزا كارت الخاصة بالبنوك وخلافه من أدوات وآلات حديثة أدت إلى الاستغناء عن العنصر البشرى ولذلك أفرزت تلك النظرية ما يُعرف باسم البطالة الفنية (التكنولوجية).

المطلب الثانى

أسباب البطالة وطرق قياسها

تُعد مشكلة البطالة فى العصر الحديث من أكبر المشكلات وأكثرها تعقيدا حيث أنها تؤثر تأثيراً مباشراً على أمن المجتمعات واستقرار الشعوب وتتفاوت حدتها وجسامتها من بلد لآخر ومن شعب لآخر ومن دولة لأخرى وتختلف باختلاف الطبيعة الجغرافية للمكان فتختلف فى الحضر عنها فى الريف وفى المجمل فإنها تختلف باختلاف

---

[١] د/ رمزى زكى، ظاهرة التدويل فى الاقتصاد العالمى وآثارها على البلاد النامية، مطبوعات المعهد العربى للتخطيط، الكويت، ١٩٩٣م، ص٣٢.

[٢] أ. د/ ماجدة شلبى وآخرون، مرجع سابق، ص٢٣.

الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة على حدة، وعليه فإن ذلك يدعونا لتناول أسباب تلك الظاهرة بالبحث والتمحيص محاولين بذلك الوصول إلى نتائج تساعد فى التغلب عليها وتحديد كيفية التعامل معها.

وسنتناول أسباب مشكلة البطالة على النحو التالى :

أولاً : أسباب البطالة فى الدول المتقدمة والدول النامية.

ثانياً : أسباب البطالة فى مصر.

أولاً : أسباب مشكلة البطالة فى الدول المتقدمة والدول النامية :

(أ) أسباب مشكلة البطالة فى الدول المتقدمة :

١- تحول كثير من الصناعات الموجودة فى الدول الرأسمالية إلى الدول النامية وهذا ما أشرنا إليه عند الحديث عن نظرية الاختلال (البطالة الهيكلية) وذلك للاستفادة من رخص الأيدى العاملة وارتفاع معدل متوسط الربح فى هذه الدول مما أحدث نقصا فى العمال المحلية على تلك الصناعات فى الدول المتقدمة.

٢- التقدم الفنى والتقنى التكنولوجي فى هذه الدول وتزايده بصفة مستمرة والاستغناء عن الأيدى العاملة البشرية وحل محلها الآلات وهذا ما أشرنا إليه فى نظرية تجزئة سوق العمل التى أفرزت البطالة التكنولوجية.

٣- انتهاج الكثير من الدول المتقدمة خاصةً الرأسمالية منها لسياسات الانكماش فكان طبيعيا أن يتم تحجيم الإنفاق العام الجارى الاستثمارى فى معظم المجالات وكان من نتيجة هذه السياسات انخفاض الطلب على العمالة[١].

٤- الاندماج بين بعض الشركات فى الدول الكبرى والمتقدمة واستخدامها للتكنولوجيا المطورة بالإضافة إلى الاستغناء عن عدد كبير من العاملين بها بهدف تخفيض النفقات وزيادة الأرباح مما يساعد على زيادة معدل البطالة فى هذه الدول[٢].

(ب) أسباب مشكلة البطالة فى الدول النامية :

١- زيادة التقدم الفنى (التكنولوجى) والمستورد من الدول الكبرى الذى أحل الآلة محل العنصر البشرى مما أدى إلى خفض العمالة كما أشرنا فى البطالة (التكنولوجية).

٢- الاعتماد على السلع المستوردة من الخارج وتفضيلها على المنتج المحلى أدى إلى عدم التصنيع وبالتالى زيادة البطالة.

---

(١) د/ رمزى زكى، التضخم والتكيف الهيكلى فى الدول النامية، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٦١.

(٢) د/ محمد علاء الدين عبدالقادر، البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعى، مرجع سابق، ص١٣.

٣- أدى تدخل الدول فى تحديد الحد الأدنى للأجور إلى المزيد من البطالة فى بعض الصناعات حيث أن تحديد ربح العامل بأعلى من الأجر التوازني يؤدى إلى العزوف عن تلك الصناعات وبالتالى تزيد نسبة البطالة.
٤- عدم تفعيل السوق العربية المشتركة لمواجهة التحديات الغربية والعمل على النهوض بالصناعات الصغيرة لزيادة فرص العمل[٣].
٥- عدم وجود الإدارة الناجحة الحازمة أدى إلى مزيد من البطالة وعدم وجود رؤية مستقبلية لخطط الدولة فى معالجة البطالة.
٦- لجأت بعض الدول العربية كمصر وسوريا إلى تقليص القبول فى الجامعات من خلال وضع قيود قياسية وذلك للحد من بطالة المتعلمين والهروب نحو بطالة غير المتعلمين والذى يسهل لعالم الجريمة والفساد[١].
٧- التوسع فى مشروعات الخصخصة الأمر الذى نتج عنه تسريح كثير من الأيدى العاملة.
٨- الركود الاقتصادى وما أدى إليه من إنهاء عمل كثير من العمال فى الصناعات والمؤسسات المختلفة وبخاصة فى المؤسسات التى حدث لها إدماج أو إعادة هيكلة مع مؤسسات أخرى.
٩- تسريح أصحاب العقود المؤقتة من المؤسسات الإنتاجية بسبب قلة أو توقف الإنتاج فيها (بيع المؤسسات التى لا تحقق عائداً يغطى التكاليف الإجمالية)[٢].
١٠- اتباع كثير من الحكومات وخاصة الرأسمالية سياسات انكماشية وبالتالى انخفض الإنفاق على المشاريع الاستثمارية وتعطل كثير من برامج التنمية مما أدى إلى خفض معدلات النمو والتوظيف وارتفاع معدل البطالة.
١١- ازدياد الطلب على العمالة الأجنبية أدى إلى انخفاض الطلب على العمالة فى الدول النامية مما ساهم فى ازدياد حدة المشكلة وعدم نجاح خطط التنمية فى تلك الدول على المدى القريب والبعيد.
١٢- ارتفاع وزيادة عدد السكان دون القدرة على استثمارهم فى عملية الإنتاج يؤدى إلى تفاقم مشكلة البطالة[٣].
١٣- عدم وجود الرغبة لدى بعض أفراد المجتمع للعمل والتكاسل عنه لعدم وجود أو لانخفاض الوعى وعدم الشعور بالمسئولية وافتقارهم للقدوة الحسنة واختفاء بعض

---

[٣] د/ حازم الببلاوى، دور الدولة فى الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٩م، ص٢٢٧-٢٢٩.
[١] د/ سامر مظهر قنطقجى، مشكلة البطالة وعلاجها فى الإسلام، مؤسسة الرسالة السورية، حماه، ٢٠٠٤، ص١٣.
[٢] د/ رابح أبو قرة، (الأثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة فى العالم العربى)، جامعة المسيلة، الجزائر، ٢٠١١م، ص٧-٨.
[٣] د/ سامر مظهر قنطقجى، مشكلة البطالة وعلاجها فى الإسلام، مرجع سابق، ص١٢.

المهن الحرفية فى المجتمع والتعالى عليها ويرجع ذلك للأسلوب الخاطئ فى التنشئة الاجتماعية منذ الصغر.

١٤- انعدام التخطيط فى إيجاد حالة من التنسيق بين كل من وزارة القوى العاملة ووزارة التربية والتعليم وعدم التطور فى المناهج وضعف نظم التعليم مما أدى إلى انعدام التناسب بين احتياجات السوق من ناحية ومستويات التعليم من ناحية أخرى الأمر الذى أدى إلى زيادة بطالة المتعلمين.

ثانياً : أسباب مشكلة البطالة فى مصر :

لا شك أن للبطالة فى مصر أسباب عديدة منها ما هو اقتصاديا ومنها ما هو سياسيا أو اجتماعيا ويترتب على ذلك أنه لابد من التحليل العميق لهذه الظاهرة ومحاولة فهم ومعرفة الأسباب بوضوح حتى يمكن التصدى لحلها حيث أن المشكلة معقدة ويصعب إرجاعها إلى ناحية واحدة فقط[١].

ونستعرض أهم الأسباب لمشكلة البطالة فى مصر سواءً كانت تلك الأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية على النحو التالى :

١- الركود الاقتصادى الذى ساد فترة التسعينات حيث تم التحول لاقتصاد السوق وتم اتباع سياسات نقدية ومالية أدت إلى ظهور ذلك الركود وانخفض معدل الاستهلاك الكلى حيث يؤدى الركود إلى خفض الانتاج وزيادة البطالة حيث تمثل البطالة إحدى المؤشرات الرئيسية لهذه الأزمة[٢].

٢- برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى تم تنفيذه فى التسعينات حيث فشل هذا البرنامج فى إحداث التوازن الحقيقى لأنه يحتاج إلى إصلاح للاختلالات الهيكلية مما أدى إلى زيادة الدين العام الداخلى وتراجع النمو الاقتصادى وظهور الركود نتيجة الإجراءات الانكماشية[٣].

٣- انخفاض المدخرات المحلية والاستثمارات العامة والخاصة والأجنبية نتيجة انتهاج سياسات اقتصادية معينة حيث انعكس ذلك بالسلب على حجم الاستثمارات فى

---

(١) د/ محمد يوسف وآخرون، التربية ومشكلات المجتمع، مطبعة الجمهورية، الاسكندرية، ١٩٩٩م، ص٦٦.

(٢) المجلس الأعلى للشباب والرياضة، بطالة الشباب وأثرها على التنمية الشاملة، مطبوعات المجلس الأعلى للشباب والرياضة، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٤٧.

(٣) د/ محمد ناجى خليفة، مرجع سابق، ص١٤.

القطاع الخاص واستيعابه للعمالة كما أثرت أيضاً على الإنتاج والإنتاجية وكفاءة العمل بالقطاع العام ومن ثم زيادة نسبة البطالة بصورة مرتفعة[٤].

٤- زادت الفجوة الهيكلية بين الادخار والاستثمار نتيجة انتهاج سياسات اقتصادية ومالية معينة، هذا بالإضافة إلى عدم مواكبة تلك السياسات لنظم التغيرات الرسمية فى المجتمع، وكان لذلك أثره فى انخفاض قدرة الأفراد على الادخار وأيضا عدم قدرة الدول على توفير الأموال اللازمة للاستثمار والتنمية مما أدى بدوره إلى تقليل قدرة الدولة فى إيجاد فرص عمل.

٥- برنامج الخصخصة وما أدى إليه من بيع وحدات القطاع العام. حيث أعلنت الحكومة المصرية فى عام ١٩٩٦م عن الدوافع وراء برنامج بيع القطاع العام بأنها قضية تصحيح المسار الاقتصادى وحماية للمال العام نتيجة تراكم الخسائر وتخفيض أعباء الديون على القطاع العام والتى تتحملها الموازنة العامة للدولة وقد أدى هذا البرنامج إلى إعادة هيكلة العمالة فى شركات قطاع الأعمال وتم تنفيذ برامج للاستغناء عن العاملين وبرامج المعاش المبكر الذى تم تمويله من حصيلة البيع وبالتالى خزينة الدولة هذا بالإضافة إلى انخفاض الاستثمارات العامة للدولة فى هذا القطاع وبالتالى انحصار فرص العمل[١]. ويرى بعض المتخصصين أنه نتيجة لبيع القطاع العام واتباع برامج الخصخصة أدى إلى عدم التزام الجهات الحكومية أو الهيئات العامة فضلاً على تسريحها للعاملين بأنها أصبحت غير ملزمة بتعيين الخريجين كما كان يحدث من قبل وفى نفس الوقت عدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب العمالة القادمة إلى سوق العمل مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة فى مصر كما أن السياسة التنموية والاستثمارية التى تبنتها الحكومة فى تلك المرحلة ركزت على تكثيفها لرأس المال أكثر من تركيزها على تكثيف العمالة[٢].

٦- زيادة الاعتماد على العالم الخارجى فى تنفيذ المشروعات دن أن يواكب ذلك زيادة فى الصادرات[٣]، بالإضافة إلى الحجم المتواضع للسوق الداخلية الذى يستوعب كميات من السلع تقل عن الكميات المنتجة.

٧- افتقار سوق العمل لدرجة المرونة المطلوبة الذى مازال يعتمد فى درجة كبيرة منه على سياسات التوظيف فى القطاع الحكومى والحد منه وبالتالى اتباع نظم الترقى النمطية والتى تعتمد على درجة الأقدمية وإغفال عامل الكفاءة مما أدى إلى تكدس

---

[٤] د/ أحمد مندور، محاضرات فى الاقتصاد المصرى، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠١، ص٣٧٧.

[١] د/ محمد ناجى حسن خليفة، مرجع سابق، ص١٥.

[٢] د/ سامى خليل، نظرية الاقتصاد الكلى – المفاهيم والنظريات، وكالة الأهرام، الكويت، ١٩٩٤م، ص٦١.

[٣] د/ محمد علاء الدين عبدالقادر، مرجع سابق، ص١٥.

الجهاز الحكومى بالعاملين غير المنتجين (بطالة مقنعة) والذى أثر بدوره على تحمل الدولة لموازنة كبيرة لمرتبات وأجور العاملين[٤].

٨- زيادة بطالة المتعلمين فى مصر نتيجة اتباع سياسات واتجاهات الربط والتنسيق كما أشرنا من قبل بين مختلف مجالات التعليم واحتياجات المجتمع الفعلية من المهن المختلفة. مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة(١) .

٩- هجرة بعض أنواع العمالة إلى الدولة النفطية فالهجرة إلى تلك الدول لها طابع انتقائى إذ أنها سحبت أفضل العناصر ولم تسحب فائض القوى العاملة الموجودة فى بعض القطاعات فأدى ذلك إلى زيادة الخلل الذى كان موجود فى سوق العمل المصرى[٢].

١٠- عدم استيعاب المشروعات الصغيرة لعدد كاف من العمالة وذلك نتيجة انخفاض الطلب الكلى فضلاً عن الركود الاقتصادى الذى ذكرناه سلفاً ورغم إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية إلا أنه قد أخفق فى المهمة التى أُنشأ من أجلها حيث أن أموال هذا الصندوق يتم إنفاقها فى غير الأغراض المخصصة لها وحيث يتم التركيز على الوظائف المؤقتة دون تقديم فرصة عمل دائمة فهى تثبت عدم جدواها فى منح القروض عن طريق جهات مصرفية وسيطة تتعامل على أسس تجارية ولا تقدم أى دعم أو مشورة أو تدريب أو مساندة فى التسويق وغيرها[٣].

---

[٤] د/ حسين رمزى كاظم، رؤية حول قضية تشغيل الشباب، الأهرام، ٢٠٠١م، ص١٢.
وانظر:
- El-Ehwany (N) & Metwally (M) : Labor market competitiveness and flexibility in Egypt center for economic and financial research and studies, Cairo University, research projects, Vol (11) 2001. Pp. 35-57.
(1)BLAUG (M) : Education and the employment in developing countries, ILO, Geneva 1976, pp. 7-63.

[٢] د/ أحمد السيد النجار، السكان والتنمية فى مصر، مركز البحوث العربية للدراسة والتوثيق والنشر، القاهرة، ١٩٩٤م، ص١٢٣.

[٣] د/ حمدى عبدالعظيم، (البطالة قلق يهدد الشعب المصرى)، الأهرام، ٢٠٠١، ص٣٣.

١١- قيام أصحاب الأعمال فى الوقت الحالى بالاتجاه إلى الصناعات التكنولوجية الأكثر كثافة لرأس المال والتوسع فيها، كما أثبتت إحدى الدراسات أن استخدام التكنولوجيا فى الميكنة الزراعية والصناعات الصغيرة فى الريف يؤدى إلى زيادة البطالة[٤] وما ترتب على ذلك من الانخفاض المتوالى فى الرقعة الزراعية.
١٢- لم تستطع الدولة أن تقدم إعانات البطالة للمتعطلين عن العمل مثلما تفعل الدول العظمى أو الدول الصناعية وذلك لزيادة الدين الداخلى والخارجى ودفع فوائد تلك الديون وما ترتب عليه من ازدياد فى عجز الموازنة.
١٣- تقلص دور الأجهزة الشعبية والمحليات فى مواجهة مشكلة البطالة[١].
١٤- رغم زيادة الصادرات من السلع المصرية إلا أن العجز فى الميزان التجارى لا يزال مستمرا ويؤثر ذلك بالسلب على أداء الاقتصاد وقدرته على دعم الصناعة المحلية، وبالتالى توفير فرص العمل[٢].
١٥- أدى قصور البيانات والمعلومات عن سوق العمل والعمالة إلى عدم القدرة على التخطيط الجيد لمواجهة هذه المشكلة، حيث أن البيانات المستخدمة فى تحديد معدلات البطالة قائمة على البحوث الميدانية بالعينة حيث يؤدى عدم توفر البيانات عن سوق العمل أو العمال إلى عدم اهتداء جانب كثير منهم إلى فرص العمل المتاحة بالسوق[٣].

---

[٤] د/ محمد علاء الدين عبدالقادر، البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعى، مرجع سابق، ص١٤-١٨.
انظر:-
Shaban, (R, A) : Assaad (R) Al-qudsi : "The challenge of unemployment in the Arab Region", International labor review, Geneva, vol. 134, no. 1, 1995 p.71.
El-baradaei, (M) : "decentralization of the education sector in Egypt" background paper to Egypt human development report, choosing decentralization for good governance, 2004, pp. 8-10.

[١] د/ محمد سنبل سعد (بتصرف) التنمية الاجتماعية، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية، دمنهور ١٩٩٩م، ص١٢٦-١٢٩.
[٢] د/ محمد ناجى حسن خليفة، البطالة والنمو الاقتصادى، مرجع سابق، ص١٧.
[٣] المرجع السابق، ص١٨.
انظر:-
Evans-Klock (C) and Lim (L) : Options for human resources development in Egypt. The labor market context, employment and training, paper 35, international labor office Geneva, 1998, pp. 66-67.

١٦- نظرة المجتمع إلى الأعمال الحرفية واليدوية على أنها أعمال دونية مما جعل الغالبية العظمى تعزف عن مثل تلك الأعمال وخاصة خريجى الجامعات وذوى المؤهلات المتوسطة وبالتالى زيادة نسبة البطالة فى تلك الأعمال.

١٧- ومن أهم الأسباب التى تؤدى إلى مشكلة البطالة هى عودة العمالة من الدول العربية إلى مصر بعد انتهاء تلك الدول من مرحلة إعداد البنية الأساسية للدولة والميل لاستخدام الأساليب الفنية فى الإنتاج الأكثر استخداما لعنصر رأس المال وتوفير عنصر العمل أو إحلال العنصر الوطنى فى مجالات العمل المختلفة أو إحلال العمالة المصرية بعمالة من دوق شرق آسيا لحصولهم على أجور أقل من العمالة المصرية بالإضافة للتدهور فى الظروف الاقتصادية التى شهدتها منطقة الخليج والمتمثلة فى التدهور الكبير فى أسعار النفط والذى يُعد المورد الرئيسى لهذه الدول مما أدى إلى وجود انكماش فى الطلب على العمالة المصرية بصفة عامة[٤] بالإضافة إلى أن الأحداث والصراعات فى منطقة الخليج أثرت على فرص العمل المتاحة بهذه الدول وبالتالى عودة العمالة المصرية المهاجرة بأعداد كبيرة ممن كانوا يعملون فى العراق والكويت وفى بعض الدول العربية الأخرى[٥] وكان لذلك عظيم الأثر فى زيادة مشكلة البطالة بالإضافة إلى أن هذه العودة لعدد من العائدين من العمل بالخارج لم يستطيعوا أن يتكيفوا مع ظروف العمل فى مصر ولا سيما فيما يتعلق بالأجور مما جعل البعض منهم يفضل حالة البطالة على حالة العمل بأجر منخفض، إلى أن تُتاح له فرصة السفر مرة أخرى مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة[١].

١٨- يرى جانب من الاقتصاديين أن السبب الرئيسى للبطالة فى مصر هو الزيادة المستمرة للسكان فى مصر وبمعدلات لازالت عالية حيث ترجع الاحصاءات إلى زيادة عدد السكان خلال الخمسين سنة الأخيرة ثلاثة أضعاف وأن الجزء الأكبر من سكانها من الشباب فى سن ٣٥ سنة بما يعنى زيادة فى قوة العمل[٢] وإذا كانت ظاهرة البطالة فى حقيقتها حالة من عدم التوازن بين المعروض من العمالة كماً ونوعاً وبين الاحتياجات العمالية المستقبلية للعمالة اللازمة للمشروعات الإنتاجية والخدمية وأن أهم أسباب إحداث ذلك الخلل هو الزيادة السكانية فإنه لا يوجد الاستثمارات الكبيرة لإيجاد فرص عمل متجهة بنفس المعدل حيث لا تتيح خطة

---

[٤] د/ محمد ناجى حسن خليفة، مرجع السابق، ص١٧-١٨.
[٥] د/ أحمد حسن النجار، السكان والتنمية فى مصر، مرجع سابق، ص١٢٣-١٢٤.
[١] د/ محمد علاء الدين عبدالقادر، البطالة اساليب المواجهة، مرجع سابق، ص١٧.
[٢] د/ حسين رمزى كاظم، رؤية حول قضية تشغيل الشباب، مرجع سابق، ص١٢.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول توفير فرص عمل تواجه الزيادة السنوية.[٣]
كما أن النمو السكانى السريع مع ضعف مستوى البنية الأساسية واضطرار الدولة إلى توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات للمشروعات المكثفة لرأس المال للإسراع بتكوين البنية الأساسية التى يتوقف على توفرها تنفيذ خطط التنمية يؤدى ذلك لتزايد مشكلة البطالة[٤].

١٩- التزام الدولة بتعيين كافة الخريجين ولا يوجد تنسيق كما أشرنا سلفا بين وزارة التربية والتعليم ووزارة القوى العاملة مما جعل هناك فى الكثير من قطاعات ومؤسسات الدولة فائض من الخريجين تزيد عن حاجة العمل الفعلية (بطالة مقنعة) بالإضافة لعدم وجود دراسات أو مركز معلومات يعكس احتياجات سوق العمل الفعلية.

٢٠- ساهم التخصص غير الكفء لنمط الاستثمارات عن انخفاض الطلب على عنصر العمل حيث ركزت هذه الاستثمارات على المشروعات ذات المرونة المنخفضة بين التشغيل والناتج والاستخدام الكثيف لتكنولوجيا رأس المال والإنتاج للسوق المحلى فقط دون النفاد للسوق الدولية وأخيرا التوجه نحو المشروعات العملاقة دون المشروعات الصغيرة والتى توفر فرص مرتفعة من توظيف العمالة[١].

٢١- يذهب البعض للقول أن تواضع مستوى الاستثمار فى التسعينات يرجع للعديد من الأسباب منها ما يخص المعدلات الضريبية والإدارة الضريبية وآلية تسوية المنازعات وزيادة تكلفة التمويل والتشريعات الخاصة بالاستثمار مع العلم بأن التعديلات التشريعية تتعامل مع المشروعات فى مرحلة ولادتها وإنشائها وليس أبعد من ذلك فى مرحلة الإنتاج والتسويق[٢]، مع الأخذ فى الاعتبار أن انخفاض إنتاجية عنصر العمل ساهمت فى زيادة تكاليف عنصر العمل وهو ما أفضى لانخفاض القدرة التنافسية للعمالة المصرية على الرغم من انخفاض الأجور[٣].

بعد العرض السابق لأسباب البطالة فى الدول المتقدمة والدول النامية وكذا أهم الأسباب التى شكلت ظاهرة البطالة فى مصر وكيف بدا واضحا وجليا مدى خطورة هذه

---

(٣) د/ محمد علاء الدين عبدالقادر، مرجع سابق، ص١٧-١٩.

(٤) المجلس الأعلى للشباب والرياضة، مرجع سابق، ص٤٠-٤٣.

(1)Fawzi, (S), Investment policies and the unemployment problem in Egypt, eces, Cairo, working paper No. 68 2002, pp. 4-14.

(2) Fawzi, (S), An economic analysis of the amendment of some provisions of the investment law and the capital market law, ECES, Cairo, 2004, PP. 6-14.

(٣)El-enwany, M and El-laithy, H, Property, emphyment and policy-making in Egypt, a country profile, (Alo, Ilo area, 2001, p. 8-9.

الظاهرة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وكيف أنها أرّقت جميع الحكومات المتعاقبة وأضحت مشكلة تؤرق المجتمعات جميعا سواءً فى الدول المتقدمة أو النامية وذلك أنها تهدد أمن المجتمع وسلامته وأصبحت البطالة ظاهرة عالمية وتظهر بنسبة معقولة لا تتعدى ١١% فى أى مجتمع ولكنها تتحول إلى مشكلة عندما تتجاوز هذه النسبة[٤].

بناءً وتأسيساً على ما سبق فإن حقيقة تلك الظاهرة وتحديد مدى خطورتها مرتبط بصفة أساسية بكيفية قياسها حتى يمكن معرفة حجمها وصولاً إلى طريقة علاجها.

وبالرغم من المحاولات العديدة من مختلف الدول للوصول لتعريف موحد للعاطل عن العمل[٥] إلا أن اعتماد المعايير الدولية فى قياس البطالة أمر من الصعوبة بمكان ولذلك تبقى أى دراسة لهذا الموضوع غير وافية ما لم تعالج النقائض التى تعترض حساب البطالة والتى تسمح بالتعرف على كل جوانبها أو على الأقل أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار المناسب أو السياسة الاقتصادية اللازمة لهذه الظاهرة أو التخفيف منها فى الوطن الواحد أو فى الوطن العربى[١].

وسوف نتعرض لدراسة حجم وقياس البطالة من خلال النقاط الآتية :

(أ) حجم البطالة.

(ب) قياس معدل البطالة.

(جـ) طرق قياس البطالة.

(أ) حجم البطالة :

أشرنا سلفا بأن حجم البطالة يتمثل فى حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والمطلوبة منه فى سوق العمل عند مستوى الأجور السائدة.

وأوضحت دراسة للبنك الدولى إلى حاجة الدول العربية إلى مليون موظف فى عام ٢٠٢٥[٢] وأجمع الخبراء على أن معدل البطالة فى مصر يزيد على ١٢% حيث اختلف التقدير فى حجمها بين الجهات الاقتصادية المختلفة من جهة والحكومة المصرية من جهة أخرى.

ومهما تضاربت الأرقام والبيانات فإنها تنذر بكارثة إذا لم تتخذ الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية والأهلية حلولاً عملية لمواجهتها فإن البطالة تؤدى إلى كثير من المخاطر السياسية والاجتماعية بل إن الاستقرار السياسى للدولة مرهون

---

[٤] د/ عبدالرازق حلبى، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٨م، ص٤٣٦.

[٥] د/ منصور أحمد منصور، تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٥م، ص١٣-١٥.

[١] د/ سامية خضراوى، د/ سليمة عبيدة، قياس البطالة حسب المعايير الدولية مع الإشارة إلى مشاكل قياسها فى الدول العربية، جامعة سعد دحلب، الجزائر، ٢٠٠٧، ص١.

[٢] د/ ميرفت فهد، ارتفاع معدل البطالة فى مصر، مؤسسة الأهرام، ٢٠١٣م، ص٩-١٥.

بمقدرة الدولة على خلق فرص العمل حيث أن البطالة تعنى الشعور بعدم الأمن وفقدان الفرد فى الأمل فى المستقبل له ولأسرته حيث يصبح المستقبل غامضاً[٣].

وقد كشفت إدارة معايير العمل الدولية بمنظمة العمل الدولية فى جنيف أن حجم البطالة فى مصر يقترب من ١٢% مقابل نسبة ٨ر٩% خلال نفس الفترة من العام السابق عقب الاضطرابات التى لحقت بالأنشطة الاقتصادية عقب ثورة ٢٥ يناير ووفقا لأرقام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن قوة العمل الحقيقية تُحدد بأرقام لا تحتمل الشك وهى ١٨ مليون عامل منهم ٥ر٧ مليون مواطن يعملون فى الحكومة وأن حجم البطالة مليون مواطن موزعين على كل المحافظات[٤]. وقد يكون هناك نسبة خطأ فى هذا الرقم لأن الدراسة أجريت على عينة وليست على مصر كلها وبهذا تكون نسبة الزيادة والنقصان ١٠% وبالتالى من المستحيل أن يبلغ عدد العاملين ١٢ مليون مواطن[١].

ويرى البعض أن تحديد حجم ونسبة البطالة طبقاً للإحصائيات الموجودة فى مصر لا تحدد بشكل قاطع أعداد البطالة الأمر الذى يسبب العديد من المشكلات خاصة أن التخطيط الاقتصادى يجب أن يستند إلى بيانات صحيحة ودقيقة[٢].

ويرى البعض أن الأجهزة المعنية بقياس البطالة فى الدول العربية تفتقر إلى وجود آلية دقيقة لتحديد حجمها وهذا يؤدى إلى تضارب الأرقام مما يستوجب توفير المعلومات المتعلقة بالعاطلين وأعمارهم ومستوياتهم العلمية وخبراتهم وتخصصاتهم وغيرها من المعلومات المتعلقة بالعائلة والاقتصاد ككل لأن تحديد حجم البطالة وتوفير معلومات وافية وكاملة يُعد من الأولويات التى يجب اتباعها وهذا سيساهم فى اتخاذ القرارات السليمة لمعالجة هذه الظاهرة والتصدى لها[٣].

وفى كل الأحوال مهما تضاربت الأرقام وتنوعت الإحصائيات والبيانات فحجم البطالة كبير وينذر بكارثة حقيقية تدق على كل باب ويهدد كل أسرة وأصابع الاتهام تشير إلى الحكومة والقطاع الخاص والصندوق الاجتماعى والمحسوبية وإعلانات الوظائف الوهمية[٤].

---

(٣) د/ محمد علاء الدين عبدالقادر، البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعى، مرجع سابق، ص١١١.

(٤) د/ عاطف عبيد، التعديلات النهائية لمشروع قانون العمل، الأهرام، ٢٠٠١م، ص٧.

(١) د/ محمد علاء الدين عبدالقادر، مرجع سابق، ص٨.

(٢) د/ سامية خضراوى، د/ سليمة عبيدة، قياس البطالة حسب المعايير الدولية، مرجع سابق، ص٩-١٠.

(٣) صندوق النقد العربى وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، أبو ظبى، سبتمبر ٢٠٠٤م، ص١٤.

(٤) ميرفت الحصرى، البطالة قلق يهدد البيت المصرى، الأهرام، ٢٠٠١م، ص٣٣.

(ب) قياس معدل البطالة (نسبة البطالة) :

يتم تعريف معدل البطالة بأنه النسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلى للعمال المشاركين فى القوة العاملة خلال فترة زمنية محددة[٥].

ويمكن احتساب معدل البطالة من خلال المعادلة الآتية :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين من العمال}}{\text{حجم القوى العاملة}} \times ١٠٠$$

ويقصد بالقوى العاملة جميع الأفراد العاملين والعاطلين الراغبين فى العمل عند الأجر السائد فى المجتمع أى أن قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة وبتعبير آخر هم جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة[٦].

ويلاحظ على ما سبق أن هناك فئات لا تندرج تحت هذا التعريف أى لا تُحسب ضمن قوة العمل وهم الأفراد خارج الفئة العمرية المحددة وهذا أمر نسبى يختلف من دولة لأخرى وبالتالى تستبعد الفئات من هم دون السن المحدد للعمل أو من هم فوق السن كالمحالين للتقاعد أو المعاش، كما يستبعد أيضاً الفئات الغير قادرة على العمل مثل المرضى والعجزة والطلبة وكذلك يستبعد الفئات التى لا تطالب المجتمع بتوفير فرص عمل لهم بالرغم من مقدرتهم عليه مثل النساء المتعلمات والذين يفضلون البقاء بالمنزل لتكون ربة منزل[١].

ومن الجدير بالذكر أنه طبقاً لإحصائيات العمل فى بعض البلدان الصناعية المتقدمة يُنسب معدل البطالة إلى قوة العمل المدنية فقط أى بعد استبعاد من يعملون فى القوات المسلحة وفى بلاد أخرى يُنسب المعدل إلى إجمالى قوة العمل بمن فيها من يعملون فى القوات المسلحة[٢].

وأيضاً تجدر الإشارة إلى التحفظات التى وُجهت إلى حساب معدل البطالة وتنحصر فى الآتى :

(١) عدم توخى الدقة المطلوبة فى تحديد أعداد العاطلين لعدم القدرة على التأكد من جدية البعض فى البحث عن فرصة عمل.

(٢) قد لا تشمل إحصائيات البطالة جانباً مهماً من المتعطلين فعلا ذلك لأنهم قد كفّوا عن البحث عن فرصة عمل بسبب إحباطهم وتشاؤمهم فإنهم لا يسجلون فى قوائم

---

[٥] د/ ماجدة شلبى وآخرون، مرجع سابق، ص٦.

[٦] د/ نبيل حشاد، قضايا اقتصادية معاصرة، النسر الذهبى للطباعة، الدوحة ١٩٩٦م، ص٥٢.

[١] د/ ماجدة شلبى وآخرون، مرجع سابق، ص٧.

[٢] د/ رمزى زكى، الاقتصاد السياسى للبطالة وتحليل لأخطر المشاكل الرأسمالية المعاصرة، مرجع سابق، ص١٩.

المتعطلين ومن ثم لا يندرجون ضمن قوة العمل أيضا وهذا لا شك خطأ يُعاب على حساب معدل البطالة طبقاً لطريقة حسابها وتبدو أهمية هذه النقطة على وجه الخصوص فى فترات الكساد فمن المعلوم أنه حينما يعم الكساد لفترة ويطغى التشاؤم على حالة السوق يكف عدد كبير من العاطلين نظراً لحالة اليأس التى تسيطر عليهم من البحث عن فرصة عمل وفى هذه الحالة تكون الإحصاءات الرسمية عن عدد المتعطلين وكذلك أيضاً معدل البطالة أقل من الحقيقة[٣].

٣- كذلك تتفاوت الفئات المتعطلة من حيث طول المدة الزمنية للتعطل فهناك بطالة قصيرة الأجل وأخرى متوسطة الأجل وثالثة طويلة الأجل وهناك أسواق عمل يصيبها الضعف أكثر من غيرها بشكل واضح وهو ما يعكس عدم التكافؤ فى أعباء البطالة[٤].

٤- توجد أسس عديدة يمكن الاستناد إليها لتقسيم العاطلين فقد يُحسب معدل البطالة على أساس الجنس أو على أساس الريف والحضر أو على أساس العمر، أو على أساس العرق وحساب معدل البطالة على أساس هذه التقسيمات يعطى نتائج مختلفة تماماً عن المعدل الإجمالى للبطالة[١].

(جـ) طرق قياس البطالة :

يمكن قياس البطالة بطرق مختلفة تختلف باختلاف المجتمع ففى مصر يُتوصل لنسبة البطالة من مصدرين أساسيين هما[٢] :

١- التعدادات العامة للسكان والإسكان.

٢- بحوث القوى العاملة بالعينة والتى تصدرها وزارة القوى العاملة والتدريب والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وطريقة قياس البطالة تختلف من دولة لأخرى حيث تتباين الفئة العمرية أى فى السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا وكذلك بالنسبة للفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل فمثلاً تحدد فى أمريكا بأربعة أسابيع وأسبوعين فى كندا واليابان تتحدد بأسبوع واحد وكذلك تختلف مصادر البيانات المستخدمة فى قياس معدل البطالة فمن الدول من يعتمد على التعداد

---

[٣] د/ رمزى زكى، الاقتصاد السياسى للبطالة – تحليل لأخطر المشاكل الرأسمالية المعاصرة، مرجع سابق، ص١٨-٢٢.

[٤] المرجع السابق، ص٢٥.

[١] مايكل آيدجمان، الاقتصاد الكلى – النظرية السياسية، ترجمة د/ محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض ١٩٩٨م، ص٤٣٧.

[٢] المجلس الأعلى للشباب والرياضة، بطالة الشباب وأثرها على التنمية الشاملة، مرجع سابق، ص٤٦.

السكانى وأخرى تعتمد على نوع العمل كعينة فى حين تلجأ دول أخرى لإحصائية مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للمتعطلين[٣].

ويستند بحث قضية حجم وقياس معدل البطالة فى مصر على ثلاث نقاط أساسية هى :

١- قوة العمل وهى مجموع السكان من ١٦ : ٦٠ عام.

٢- حجم البطالة فى ضوء التعريف الجامع العالمى لمفهوم البطالة وهو من تتوفر فيه ثلاث شروط وهى القدرة على العمل والبحث عنه وعدم توفر فرصة العمل.

٣- حساب البطالة ونسبته من حصيلة طرح المشتغلين بالفعل من قوة العمل ويجرى حسابه فى مصر بأسلوبين هما :

الأول : إجراء مسح شامل.

الثانى : يكون بإجراء حصر بالعينة ثم يجرى تكبير النتيجة وتعميم نتائج الدراسة[٤].

---

[٣] د/ ماجدة شلبى وآخرون، مرجع سابق، ص٧.

[٤] د/ محمد علاء الدين عبدالقادر، مرجع سابق، ص٦.

المبحث الثانى

أثر البطالة على أمن المجتمع وكيفية التصدى لها

لا شك أن البطالة من أشد العوامل التى تهدد البشرية كلها فى جميع بقاع الأرض لما لها من أثار وأبعاد متعددة حيث أنها مشكلة مركبة تؤثر وتتأثر بغيرها فهى كالداء الوخيم والمرض القتال يدع الأمة تتقلب على نارها[١].

ولقد أثبتت العديد من الدراسات أن البطالة لها أثارها على كافة المستويات سواءً من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية التى لا تقل كارثية عن الآثار الاقتصادية لما لها من الآثار الاجتماعية على تركيبة المجتمع وكذلك من الناحية السياسية حيث تؤدى البطالة إلى ضعف الانتماء والولاء[٢] كما أنها تؤدى إلى ارتفاع معدل الجريمة وانتشار ظاهرة الإرهاب الذى يجد فى العاطلين ضالته المنشودة.

وسوف نتناول فى هذا المبحث بمزيد من التوضيح والتأصيل أثر البطالة على الأمن المجتمعى باعتباره أهم الآثار الاجتماعية قاطبةً وذلك فى مطلبين أساسيين على النحو التالى :

المطلب الأول : دور البطالة فى التأثير على أمن المجتمع.

المطلب الثانى : طرق وكيفية علاج البطالة.

المطلب الأول

دور البطالة فى التأثير على أمن المجتمع

نشرت إحدى الصحف الألمانية أن طفلاً صغيراً وقف أمام والدته وهو يرتعش من قسوة البرد فى أحد أيام شتاء عام ١٩٢٩م وسألها ببراءة لماذا لا تدفئين المنزل يا أمى؟

قالت الأم : لأنه لا يوجد لدينا فحم بالمنزل يا ولدى فسألها الطفل ولماذا لا يوجد فحم بالمنزل؟ أجابت الأم : لأن والدك متعطل عن العمل وعاد الابن يسألها ولماذا يتعطل أبى عن العمل؟ قالت الأم : لأنه يوجد فحم كثير فى الأسواق يا ولدى[٣].

ومن تلك القصة نستطيع أن نبدأ ونقول أنه مما لا شك فيه أن البطالة هى من أخطر المشكلات التى تعانى منها معظم النظم الاقتصادية فى العالم[٤] وهى بمثابة الشبح الذى ينغص على الإنسان حياته وعدم شعوره بالآمان ويعيش فى حالة من القلق واليأس

---

(١) د/ محمد علاء الدين عبدالقادر، المرجع السابق، ص٧٩.

(٢) د/ خالد الزواوى، البطالة فى الوطن العربى المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة ٢٠٠٤م، ص١٥.

(٣) د/ رمزى زكى، الاقتصاد السياسى للبطالة، مرجع سابق، ص٩.

(٤) المرجع السابق، ص٧.

والخوف الشديد وبالتالى ينعدم الشعور لديه بالأمن بل وأحيانا يتعدى الشعور إلى أكثر من ذلك وهو الشعور بعدم الانتماء للوطن.

ومما لا شك فيه أن أمن المجتمع يبدأ من الفرد نفسه فلابد أن يشعر الفرد بالأمن وإذا شعر كل فرد بالأمن شعرت الأسرة فى مجموعها بالأمن وبالتالى يشعر المجتمع كله بالأمن ويصبح المجتمع آمناً فى حياته وبالتالى يتحقق الاستقرار بكافة جوانبه اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

ومفهوم الأمن هو مفهوم شامل يشمل الأمن الاقتصادى والأمن الاجتماعى والأمن السياسى وتشكل تلك المفاهيم المفهوم الشامل والعام للأمن باتجاهاته المختلفة والتى تشكل فى النهاية مفهوم الأمن المجتمعى.

ومما لا شك فيه أن استقرار الأسرة فى أى مجتمع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوفر فرصة عمل لرب الأسرة وذلك حتى يتسنى له الإنفاق على أفراد الأسرة وفى حالة فقدانه العمل وانضمامه لطابور العاطلين يستشعر الفرد معها بالدونية ومن ثم يتولد الإحساس لديه بانعدام قيمته.

ومما لا شك فيه أن السياسات المالية الخاصة بالدخل تلعب دوراً هاماً فى تحقيق الاستقرار الأسرى ويعتبر توفير أساس مادى من الأمور الحيوية فى حياة الأسرة وفى الواقع فإن كثيرا من حالات الفشل فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى للأسرة إنما يرتبط بانعدام الدخل نتيجة البطالة ما يدعو إلى الاستدانة المستمرة أو طلب المساعدة والارتباك الأسرى الشديد وربما تصدع الأسرة ولنا أن نتوقع أن يؤدى التعطل عن العمل إلى تقويض سلطة الزوج عندما يفشل فى القيام بدوره والحصول على دخل للأسرة إذ أن النجاح الاقتصادى من أهم الركائز التى تمنح المكانة فى المجتمع كذلك يتأثر مركز الزوج من ناحية أخرى، فمن واجب الزوج أن يقوم بالإنفاق على زوجته وحمايتها ويعتبر خضوع الزوجة لسلطة زوجها جزءاً من دور المرأة فى العلاقة المتبادلة بين الزوج والزوجة فإن البطالة تؤدى إلى تقويض هذه السلطة[١].

ومما لا شك فيه أن الكثير من المشاكل الزوجية كالطلاق والهجر إنما هى نتيجة مباشرة للتعطل عن العمل مما يعرض الأسرة إلى خطر الضياع والتفك الأسرى.

يعتبر التعطل عن العمل سواء كان مؤقتاً أو طويلاً سبب أساسى فى وجود الفراغ لدى رب الأسرة ولا يعرف كيف يصرف هذا الوقت مما يجعله فريسة سهلة لأنواع الترفيه الخاطئ كالمقامرة أو الإدمان للمخدرات والخمر مما يؤدى إلى تعقد المشكلة نتيجة عدم وجود المال للحصول على هذه الأشياء فيضيق ذرعاً لزيادة إحساسه بالعجز عن الوفاء بمتطلبات الأسرة وبالتالى الدخول فى حلقة مفرغة من المشكلات الأسرية

---

[١] د/ السيد رمضان، إسهامات الخدمة الاجتماعية فى مجال الأسرة والسكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٩٩م، ص١٩٦.

بكافة أنواعها فضلاً عن صورته السيئة والغير مشرفة أمام أفراد أسرته فتنعدم القدوة لديهم.

والواقع إنه عندما تفشل الأسرة فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى فإن هذا يؤدى بها إلى أنواع من الصراع بين أعضائها من جانب وبينها من جانب آخر مما يولد عندهم أنواع من التصرفات كالعدوان والجمود والاستسلام[١].

وتفسير ذلك أن الأسرة عندما تفشل فى التكيف مع ظروفها المادية فإنه ينتج عن ذلك الشعور بالخوف والقلق مما يؤدى إلى التصرفات العدوانية سواء بين أفراد الأسرة مع بعضهم البعض أو بين الأسرة والأسر الأخرى كذلك فإن الاستمرار فى المطالب الاستهلاكية دون وجود دخل حقيقى للإنفاق عليها نتيجة التعطل عن العمل يؤدى بالأسرة إلى حالة من الجمود مما يدفعها إلى الاقتراض واستمرار الاستدانة من الآخرين مما يعرض العاطل للاعتداء من المقرضين له فى حالة عدم قدرته على الوفاء بديونه وبالتالى المزيد من الإحساس بفقد الشعور بالأمن وباستمرار هذا الوضع المتردى يتولد عند العاطل الشعور باليأس والإحباط والاستسلام وينعكس ذلك عليه ويصبح فرداً كارهاً لأسرته التى تذكره دائماً بعجزه ويهرب من مسئولياته تجاهها وتعميق الشعور بالفقر والحرمان والعوز الأمر الذى ينعكس على المزيد بالشعور بفقدان الأمان وعدم الإحساس بالأمن.

وجدير بالذكر أن هناك علاقة وثيقة بين البطالة والفقر لأنه بفقدان العمل لا نستطيع الحصول على المال ولا شك أن الفقر يؤدى إلى العديد من الانحرافات كالسرقة والاعتداء على مال الغير بجميع صوره وسؤال الناس.

وقد أجريت دراسة اجتماعية على عدد من الأسر قد وقع عائلها فى البطالة فتبين أن هذه الأسر إذا تعطل عائلها عن العمل تهبط إلى طبقة دنيا كما تبين أن هذه الأسر فى حالات كثيرة كانت تضطر إلى مغادرة مناطق سكنها الأصلى إلى الأحياء قليلة النفقة والفقيرة كما تضطر إلى إخراج أبنائها من مراحل التعليم المختلفة لعجزها عن الإنفاق عليهم كما تضطر إلى إلحاق أبنائهم ببعض المهن الحرفية البسيطة[٢].

ويزداد خطر الفقر إذا كان المتعطل عائلاً فإنه يقلل من قيمة المسكن حتى يتخفف من بعض الأعباء وقد يؤى به الحال إلى الانحراف من أجل الحصول على قوت عياله وأما إن كان المتعطل غير عائل فإنه يشعر بكونه عبئاً على من ينفق عليه فلابد وأن تسعى جميع الجهود لرفع إصر البطالة التى تخلق حالة من الفقر فالبطالة ترتبط عادة بانخفاض حاد وغير متوقع فى دخل الفرد مما يجعل الفرد فقيراً سواء كان فقراً مطلقاً بمعنى عدم قدرته على الحصول على ضروريات الحياة أو فقراً نسبياً أى بالنسبة

---

[١] د/ محمد علاء الدين عبدالقادر، مرجع سابق، ص٨٦.

[٢] د/ الأمير محفوظ أبو عيشة، البطالة من منظور إسلامى، مكتبة وهبه، القاهرة، ٢٠١٠، ص٧٨.

للمجتمع الذى يعيش فيه[١] وعليه فإن فقر العاطل يؤدى إلى تقليل استهلاكه ويدفع إلى الانحراف والجريمة.

وربما ترجع أهم الانحرافات فى فترة الكساد وخاصة التسول والسرقات إلى انتشار البطالة كما يؤثر انتشار ظاهرة البطالة على انحراف الأحداث والشباب فقد ييأس الحدث وفى نفسه القدرة على الكسب أو يترك المدرسة ليواجه الحياة أو يفقد عمله السابق ويفشل فى الحصول على عمل جديد وتطول فترة انتظاره فى الوقت الذى يكون فيه مملوء بالحيوية والنشاط وتقتضى طبيعة الأمور أن يستفيد من هذه الطاقة والحيوية فى عمل يدر عليه دخلاً ويشعره بكرامته وكيانه فى المجتمع[٢].

ومع تدهور الأحوال الاقتصادية فى أى بلد وعدم تدخل الدولة لتحقيق المزيد من التوجيه الاقتصادى فإن يتوقع أن تزيد عدد الجرائم الاقتصادية فى فترة قصيرة[٣]. كما تتولد لديه الرغبة فى الانتقام من السلطة الحاكمة وهو ما يُعرف بجرائم البغى السياسى[٤].

وأظهرت بعض الدراسات أن هناك علاقة بين التغيرات الاقتصادية سواء فى حالة الانكماش الاقتصادى أو حالة الرواج الاقتصادى وبين بعض الجرائم وأن معظم مرتكبى هذا الصنف من الجرائم مثل جريمة السرقة كانوا عاطلين عن العمل وأن انتشار البطالة فى المجتمع من أهم الأسباب التى تؤدى إلى الانحراف والحصول على المال من طرق غير مشروعة كالسرقة والرشوة وغير ذلك من الأعمال الإجرامية التى تؤدى إلى انحراف وفساد المجتمع[٥].

يظهر جليا أثر البطالة على الأمن فى حالات الكساد الاقتصادى ووجود أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل وخاصة الشباب فتنشأ الاتجاهات السياسية المختلفة والمناهضة لنظام الحكم فى الدولة مما يهدد الأمن السياسى للدولة وبالتالى ارتفاع معدل الجريمة جراء ذلك.

وتؤثر الأبعاد المختلفة للبطالة على البعد الأمنى فكلما كثرت المشاكل الاقتصادية زاد حجم البطالة بسببها وقل الدخل الفردى وزاد ارتكاب بعض الجرائم الاقتصادية لاستعواض النقص فى الدخل بطرق غير مشروعة وأيضا نلاحظ زيادة معدلات الجريمة

---

[١] د/ عاطف عبدالفتاح عجوة، البطالة فى العالم العربى وعلاقتها بالجريمة، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ١٤٠٦هـ، ص٤٠.

[٢] د/ جلال عبدالخالق، الجريمة والانحراف وحدود المعالجة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠١م، ص١٢٥.

[٣] د/ عاطف عبدالفتاح عجوة، مرجع سابق، ص٢٥-٤١.

[٤] د/ نبيل مرزوق، البطالة والفقر، دار الشمس، بيروت، ١٩٩٢م، ص١٣٨-١٤٠.

[٥] د/ إبراهيم أنور، حلول واقعية لمشكلة تأخر الزواج، مطبعة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٤٢.

خاصةً الاجتماعية منها فى المناطق التى يزيد فيها عدد العاطلين ويبتعد سكانها عن العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية الفاضلة نتيجة زيادة السخط على المجتمع والتخلى عن الوطنية والقومية بسبب البطالة كما تؤدى البطالة إلى زعزعة الأمن الداخلى للبلاد نتيجة لانخراط عدد كبير من المتعطلين فى التنظيمات السياسية والدينية غير المشروعة[١].

ولا يقف خطر انخفاض مستوى المعيشة وبالتالى معنويات الشعب على مجرد تهديد أمن الوطن داخليا فحسب بل إنه يشكل خطرا داخليا وخارجيا فى الوقت نفسه ويظهر ذلك بوضوح فى وقت الحروب والتى وإن كانت تعمل على التضامن والاتحاد والتماسك الداخلى أمام العدو المشترك إنما يتوقف على حد كبير على درجة ارتفاع أو انخفاض معنويات الشعب وهذه يحددها عوامل كثيرة منها مستوى المعيشة الحالى والمنتظر فالشعب الذى يتمتع بمستوى معيشة عالى أكثر احتراماً لأنظمته وأوضاعه الداخلية وأكثر استعداداً للكفاح والدفاع عن هذه الأنظمة والأوضاع من الخطر الداخلى والخارجى مهما كلفه ذلك من تضحيات[٢].

إن البطالة لها أثارها على المستوى الاجتماعى والسياسى والأمنى أيضاً باعتبار أن البطالة ترتبط بانقطاع الدخل ومن ثم صعوبة الحياة نتيجة العجز فى تلبية الحاجات الإنسانية الضرورية مما يترتب عليه الجنوح إلى الجرائم الاجتماعية والإرهاب والعنف وجرائم الآداب وانتشار مصادر الدخل غير المشروعة التى تعتبر ذات إغراء مرتفع للضائعين من الشباب المتعطلين عن العمل على جميع المستويات فضلاً عن شدة الإحساس بالفقر بالإضافة إلى النقمة على المجتمع بصفة عامة وعدم الولاء والانتماء للبلاد[٣].

كما أن البطالة تؤدى إلى السخط الشعبى العام علاوة على التوترات والمخاطر السياسية والاجتماعية التى تنجم عن حالة اليأس والضياع التى يعيشها الشباب خاصة المتعلم ففئة الشباب تمثل أكثر العناصر تمرداً بحكم تكوينها ومن هنا فإن مشكلة البطالة قد تُصبح تهديداً للاستقرار السياسى والسلام الاجتماعى ولهذا انعكاساته أيضا على التنمية التى ينشدها المجتمع[٤].

وتشير الدراسة إلى أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من الشعور الرافض والعداء تجاه المجتمع مما يؤدى إلى الانحراف والسلوك الإجرامى وأن الفرد العاطل قد يُصاب بفقدان الشعور بالانتماء إلى المجتمع حيث يشعر بالظلم الذى قد يدفعه إلى أن

---

(١) د/ محمد علاء الدين عبدالقادر، مرجع سابق، ص٥٦.

(٢) د/ محسن هلول، أثر الجات على تنمية الصادرات، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٩٤م، ص٩-١٠.

(٣) د/ حمدى عبدالعظيم، البطالة قلق يهدد البيت المصرى، مرجع سابق، ص٢٣.

(٤) د/ محمد يوسف وآخرون، التربية ومشكلات المجتمع، مرجع سابق، ص٦٤.

يصبح ناقماً على المجتمع[١]. وبذلك يصبح من السهل أن يجد نفسه أحد الأفراد الخارجين على القانون ويتعمق الشعور لديه بعدم شرعية القواعد والأخلاق السائدة فى المجتمع ويسقط من حساباته الصالح العام والأعراف السائدة فى المجتمع مما يكون له أبلغ الأثر على المردود الأمنى للمجتمع عامة.

وإذا تفشت البطالة وعجزت الدولة عن الاستمرار فى تحديث الهيكل الاقتصادى خاصةً فى مجال التصنيع أو اعتمدت على صادراتها من المصادر الأولية مما يفاقم من وضع الفقر خاصةً بين المتعلمين وقد يكون له أثر بالغ الخطورة على مستوى الاستقرار السياسى والاجتماعى فإن الأفواه الجائعة والنفوس المملوءة بالحقد والمرارة واليائسة من إمكان تحقيق حياة كريمة تشكل تهديداً لكيان الدولة بل هى من أشد الأسلحة الفتاكة فمثل هؤلاء السكان أكثر استعداداً وميلاً للخروج على القوانين والأنظمة القائمة بالمجتمع وأسهل قيادة نحو ارتكاب العنف والتخريب وهم فى ذلك يعتقدون خطأ أنهم يسعون لتحقيق نظام أحسن يكفل مستوى معيشة أكثر ارتفاعاً[٢].

يتضح مما سبق أن هناك علاقة وطيدة بين البطالة والجريمة ولفت ذلك أنظار الكثير من الباحثين فى مجال علم الجريمة والإجرام وعلم الاجتماع وذلك لارتباطها بدراسة الأمن الاجتماعى والاقتصادى وحالة الاستقرار فى المجتمع[٣].

ويمكن صياغة الكيفية التى تتشكل بها العلاقة القائمة بين البطالة والجريمة على الوجه الآتى :-

تؤدى البطالة إلى انخفاض أواصر الروابط التى يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع، كما أنها تحد من فاعلية سلطة الأسرة بحيث لا تستطيع أن تمارس دورها فى عملية الضبط الاجتماعى لأبنائها ومن ثم يترتب على ذلك محدودية أو ضعف سلطة الأسرة، وقابلية الأطفال والشباب واستعدادهم للجنوح وهذا يعنى أن هناك العديد من التحديات التى تقف فى سبيل توفير فرص عمل ونخلص من ذلك إلى أن مشكلة البطالة من أهم المشكلات التى تواجه الحكومات حيث أنها تهدد بأخطار اجتماعية واقتصادية وسياسية كامنة[٤]. الأمر الذى ينعكس بدوره حتماً على مدى استقرار واستتباب الأمن من عدمه.

---

(١) المجلس الأعلى للشباب والرياضة، بطالة الشباب وأثرها على التنمية الشاملة، مرجع سابق، ص٩.
(٢) د/ شوقى أحمد أبو دنيا، الأمن والتنمية الاقتصادية، سلسلة المنتدى الاقتصادى، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، القاهرة ١٤١٧هـ، ص٤٨-٥٢.
(٣) د/ حمدى عبدالعظيم، البطالة قلق يهدد الشعب المصرى، مرجع سابق، ص٢٣.
(٤) د/ محمد يوسف وآخرون، التربية ومشكلات المجتمع، مرجع سابق، ص٦٤.

هذا وقد أكدت دراسات ميدانية أن معظم أعمال العنف تُرتكب من أفراد لا يجدون فرصة عمل مناسبة وجاءت فى المرتبة الأولى بنسبة ٨ر٧٣% وهذا يدعم انتشار الممارسات الغير سوية فى المجتمع نتيجة قلة فرص التشغيل[١].

ونود أن نشير هنا إلى ملحوظة هامة وهو أن الاكتئاب يوجد بنسبة أكبر لدى العاطلين ويؤدى ذلك إلى الانعزال والانطواء على الذات وهذا ما قد يدفع العاطل للاعتداء على الأشخاص والأموال وهذا ما أكده أهل الاختصاص عن العلاقة التصاعدية بين ظاهرة البطالة وظاهرة الجريمة[٢].

ويشير علماء النفس الاجتماعى أن أحداث الشغب والعصيان والتمرد والتظاهر والخروج على النظام هى انعكاس لحالة اغتراب المتعطل عن المجتمع وأن هذه الحالة هى إحدى الحالات النفسية التى يمر بها المتعطل التى تظهر فى علاقة المتعطل بمجتمعه ويرى بعض المتخصصين أنه حين تنتشر البطالة تصبح مصدراً لأخطار أمنية[٣].

ومن أخطر الآثار المترتبة على البطالة فى المجتمع هو أن الملايين من الذكور والإناث تخطت أعمارهم سن ٣٥ عاماً مما أدى إلى تفاقم ظاهرة تأخر سن الزواج لدى الشباب من الجنسين وخطورة هذا الأمر أن آثاره السلبية وأضراره السيئة لا تقتصر على الشباب وما يعترى حياتهم من الشعور بالخوف والقلق وعدم الثبات والاستقرار إنما تمتد خطورته لتشمل المجتمع بأسره فتحوله إلى أشلاء من الضعف والتفكك فالغالبية العظمى من الشباب ظلوا بلا عمل وأصبح من الصعب أن يفكر الشباب فى الزواج والارتباط وبناء بيت وأسره سعيدة تحتاج إلى المأكل والملبس والإعانة الدائمة وهذا لا يتم توفيره ولا يتحقق إلا فى وجود عمل دائم ومستقر مما قد يدفع كثيرا من الشباب إلى جرائم الآداب والعنف والاغتصاب والتحرش الجنسى والزواج العرفى والتحايل والخداع[٤].

ومما لا شك فيه أن البطالة سبب من أهم الأسباب التى تدفع إلى الطلاق وقد زاد معدل الطلاق إلى الحد الذى أصبح خطراً يهدد المجتمع وأصبح اللجوء إليه وسيلة للهروب من متاعب الحياة الزوجية ومشاكلها المالية وما ينتج عن ذلك من تفكك أسرى وانعدام الرقابة على الأبناء فيصبحون فريسة سهلة للانحراف وبالتالى ارتفاع معدل الجريمة.

---

(١) د/ محمد مهدى القصاص، عنف الشباب، جامعة المنصورة، المنصورة، ٢٠٠٥م، ص٤٩.

(٢) د/ عاطف عبدالفتاح عجوة، مرجع سابق، ص٤٤.

(٣) د/ سامية خضر صالح، البطالة بين الشباب حديثى التخرج، مرجع سابق، ص١١٠.

(٤) د/ إبراهيم أنور، حلول واقعية لمشكلة تأخر الزواج، مرجع سابق ، ص ١٠

كذلك فإن ارتفاع نسبة البطالة ينتج عنها ظاهرة أطفال الشوارع حيث يشير تقرير الهيئة العامة لحماية الطفل أن أعدادهم فى تزايد مستمر مما يجعلهم عرضة لتبنى السلوك الإجرامى فى المجتمع وأنهم يواجهون مشاكل وأخطار كثيرة من بينها العنف سواء العنف بين مجموعات الأطفال صغيرى السن أو العنف من المجتمع المحيط بهم أو العنف أثناء العمل(١).

ويؤدى هذا لشعور هؤلاء الأطفال بالعزلة والعجز عن توفير متطلبات الحياة لإحساسهم بكراهية المجتمع لهم فينتقمون من المجتمع كرد فعل لرفضه وعزله عن طريق ارتكاب أفعال العنف والتدمير والتخريب أو ينشغل بالملذات لملئ فراغه فيشبع شهواته بشكل حاد وشاذ وذلك باللجوء إلى تعاطى المخدرات والمسكرات والأعمال الجنسية نظراً لشعوره بالاغتراب وافتقاره إلى العلاقات الحميمة والبعد عن الآخرين، مما يؤدى إلى تمزق مشاعر الانتماء للمجتمع والشعور بالوحدة والغربة وانعدام علاقات المحبة والصداقة مع الآخرين، وبالتالى نمو علاقات البغض والكراهية فيقع فريسة للتطرف والعنف والإرهاب وتعاطى المخدرات والذى قد يؤدى إلى دمار المجتمع كرد فعل للاغتراب الجماعى(٢).

ولعل من آثار تفاقم مشكلة البطالة فى العالم العربى أنها كانت من العوامل المباشرة التى أشعلت شرارة الثورات الشعبية سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية المتراكمة على مدى عقود والتى كانت بحاجة إلى مجرد شرارة لتقوم بدور المحفز والمفجر للحراك الشعبى وانتشاره الصارم والغير مسبوق على امتداد العالم العربى من أقصى المحيط إلى الخليج فى أواخر عام ٢٠١٠م وأوائل عام ٢٠١١م والتى شارك فيها عشرات الملايين معظمهم من الشباب مع اختلاف توجهاتهم فى كل من تونس ومصر وسوريا وليبيا والعراق واليمن والبحرين والسودان والجزائر وسلطنة عمان والسعودية والأردن والمغرب والكويت ولبنان وموريتانيا فى مواجهات غير مسبوقة فى تاريخ الأمة الحديث والمعاصر والتى أدت إلى الإطاحة ببعض الحكومات(٣). وأبرز مثال على ذلك هو الثورة التونسية فى ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م التى أطلق عليها ثورة الحرية والكرامة والياسمين وقد انطلقت تلك الثورة تضامنا مع الشاب محمد البوعزيزى الذى قام

(١) د/ خالد الزواوى، البطالة فى الوطن العربى – المشكلة والحل، مرجع سابق، ص١٢٦.
(٢) المرجع سابق، ص١٢٥-١٢٧.
(٣) عصام عبدالشافى، (الأمة واقع الإصلاح والتغيير)، مجلة البيان، الرياض، الإصدار التاسع ٢٠١٢م، ص٧٦.

بإضرام النار فى جسده تعبيرا عن غضبه عن بطالته ومصادرة العربة التى يبيع عليها من قبل الشرطة[١].

ولعل الدافع الرئيسى لمظاهرات الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١م هو البحث عن فرصة عمل كريمة وكان الشعار الرئيسى (عيش – حرية – كرامة إنسانية) وقبل أسبوع من الأحداث قام أربعة مواطنين مصريين يوم الثلاثاء ١٨ يناير بإشعال النار فى أنفسهم بشكل منفصل احتجاجاً على الأوضاع المعيشية السيئة فى البلاد وتوفى أحدهم فى نفس اليوم متأثراً بحروقه[٢].

من كل ما سبق يتضح أن هناك علاقة طردية بين معدلات البطالة وعدم الاستقرار وزعزعة الأمن وأن البطالة ظاهرة مركبة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية[٣].

المطلب الثانى

طرق وكيفية علاج البطالة

رأينا فى الاستعراض السابق وأصبح مما لا شك فيه أن البطالة هى أم الشرور قاطبة وهى والفقر شريكان أساسيان وفى كثير من الأحيان تكون البطالة سبباً أساسياً فى ذلك الفقر ويتزايد العبء يوما بعد يوم على المحاكم وأقسام ومراكز الشرطة بجرائم القتل وجرائم الاغتصاب والتحرش وجرائم تعاطى المخدرات والاتجار بها وجرائم السرقة بل وظاهرة الطلاق وكل ذلك السبب الأساسى فيه هو تلك الظاهرة التى نتحدث عنها ألا وهى البطالة.

والآن وبعد عرض المشكلة نرى أن سبل الخروج من هذه المشكلة الخطيرة تتبلور فى النقاط الآتية :

(١) تطور عملية التعليم والتدريب من حيث إنتاجية العمالة وبالتالى يمثل ذلك استثمار فى رأس المال البشرى وهو لا يقل أهمية عن الاستثمار فى رأس المال العينى واستمرار عملية التعليم والتدريب المهارى يزيد من التطور النوعى للعمالة حيث تتحدد إنتاجية العمالة بدرجة كبيرة وفقاً للتعليم والتدريب والخبرة ومدى استيعاب التكنولوجيا المستخدمة فى العملية الإنتاجية فالعامل الذى لا يمك آلة أو معدة لن يكون منتجاً جيداً وكذلك العامل الذى لديه معدة أو تكنولوجيا غير مدرب على

---

(١) محمد المثلوثى، (سقوط الطاغية، المطبعة المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، تونس ٢٠١١م، ص٢٩١.

(٢) د/ عصام عبدالشافى، الثورات العربية – الأسباب والمسارات والمآلات، مجلة البيان، الرياض، ٢٠١٢م، ص٧٧.

(٣) د/ رؤوف عبيد، أصول علم الإجرام والعقاب، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٧٧م، ص١٨٠-١٨٥.

استخدامها لن يكون منتج جيد ويتطلب النمو فى الإنتاجية تحسين القدرات البدنية والعقلية لقوة العمل من خلال التحسين والتطور التكنولوجى[١].

(٢) لابد من وجود أساليب جيدة فى الإدارة والتخصص النوعى لأنه إذا كانت الموارد الأولية جيدة فيجب أن تنظم وتدار فى عملية الإنتاج بطريقة فعالة ومن هنا يظهر أهمية ودور المنظمين ونوعية وكفاءة الإدارة والتى تحدد بدرجة كبيرة نمو الإنتاجية[٢].

(٣) يجب العمل على تهيئة مناخ الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبى والعربى المباشر من خلال صناعة السيارات التى تحقق المزايا التنافسية وتعمل على جعلها جاذبة للاستثمار وليست طاردة له[٣].

(٤) يرتبط الاستثمار ارتباطاً وثيقاً بالتحسن التكنولوجى وهما يمثلان علاقة مغلقة نسبياً، فالتقدم التكنولوجى عادة ما يتطلب الاستثمار فى آلات ومعدات جديدة ومن الضرورى إقامة المصانع اعتماداً على التكنولوجيا المتقدمة والمشروعات الصناعية تقوم بالإنتاج استناداً على أنشطة البحوث والتطوير وهى مقومات هامة لنمو الإنتاجية حيث تهدف إلى استخدام أنواع جديدة أو زيادة فى كمية السلع أو المعدات الرأسمالية[٤].

(٥) يؤكد الواقع الذى نعيشه أن للمشروعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر دور رئيسى فى علاج مشكلة البطالة من خلال تفعيل سياسة دعم وتحفيز مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم المشروعات الصغيرة مثل الجمعيات الخيرية والاجتماعية ومؤسسات الزكاة والنقابات وما فى حكم ذلك وعلى الأخص الجمعيات الخيرية والتى تطبق نظام القرض الحسن ونظام الإجارة والمشاركة المنتهية بالتمليك كبديل لنظام الفائدة الربوية والذى ثبت فشله[٥].

(٦) استخدام الموارد الطبيعية يجب أن يتم بكفاءة حيث أن هناك بعض الدول لديها فائض من الموارد الطبيعية ولم تقم باستغلالها بكفاءة وعلى العكس من ذلك تعانى

---

(١) د/ رفعت العوضى، العنصر البشرى فى العالم الإسلامى والتحدى الحضارى المعاصر، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامى، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٦-٧.

(٢) د/ عبدالغنى بسيونى عبدالله، أصول علم الإدارة العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٢م، ص٢٨٠.

(٣) د/ بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادى، دار المنهل اللبنانى، بيروت، ٢٠١٠م، ص٧١-٧٣.

(٤) د/ سيد محمد جاد الرب، الاتجاهات الحديثة فى إدارة الموارد البشرية، مطبعة العشرى، الاسماعيلية، ٢٠١٠م، ص١٧٤-١٧٥.

(٥) د/ محمد عبدالحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامى، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص١-٤.

بعض الدول من نقص فى الموارد الطبيعية ورغم ذلك تحقق معدلات نمو صناعى مرتفع[١].

(٧) لابد من التوسع فى الزراعة وذلك لأن إهمال هذا القطاع يؤدى بدوره إلى عرقلة عمليات التصنيع وبالتالى المزيد من الاختلال لعملية النمو الاقتصادى داخل الدولة ويبدو هذا الأمر بديهياً.

(٨) لابد من العمل على تطوير المنتجات والتغير فى عرض الموارد وهيكلة الطلب[٢]. ويترتب على ذلك بالإضافة إلى عملية التوسع فى الزراعة إلى خفض أسعار السلع وبالتالى زيادة الاستهلاك وزيادة فى الصادرات وبالتالى توفير المزيد من فرص العمل والقضاء على البطالة فى الريف.

(٩) إقامة قاعدة بيانات مركزية تكون تابعة لإحدى الوزارات ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة مثل وزارة القوى العاملة أو التنمية المحلية أو مركز معلومات مجلس الوزراء أو الصندوق الاجتماعى للتنمية متصلة بقواعد بيانات فرعية فى المحافظات وذلك لحصر الأعداد الفعلية لقوة العمل والمشتغلون والمتعطلون ولتوفير البيانات عن سوق العمل وفرص التوظف وفرص الاستثمار ومراكز التدريب[٣].

(١٠) تقديم قروض ميسرة للشباب لتنفيذ مشروعات غير زراعية مثل الصناعات اليدوية والسجاد والعمل على إعفائهم من الضرائب أو على الأقل عدم محاسبتهم ضريبياً إلا بعد مرور خمس سنوات على بدء المشروع لمساعدتهم وتحفيزهم.

(١١) الدعوة إلى اللامركزية واستقلالية الجامعة عن الدولة وحقها فى أن تضع خططها التعليمية بنفسها خاصة وأن مركزية التعليم الجامعى أفضت إلى سلب الدولة لاختصاص الجامعة فى وضع تصورها حيال مستقبل خريجيها والعمالة الماهرة والحد من المنافسة بين الجامعات فى تطوير أدائها[٤].

(١٢) الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الرائدة فى الاقتصاد القومى لتساهم إيجابياً فى توفير المزيد من فرص العمل فقطاع التشييد والبناء من القطاعات الواعدة لنمو العمالة واستيعاب المزيد منها ويتميز بالارتفاع النسبى لمرونة التشغيل بالنسبة إلى الناتج به وبالتالى يجب التوسع فى الإسكان الشعبى حيث أنه سيحل مشكلة الإسكان ويستوعب المزيد من فرص العمل ويستخدم الموارد المحلية وضرورة تقديم

---

[١] حسين بوقاره، التكامل فى العلاقات الدولية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠٠٨م، ص٢٩.

[٢] د/ محمد توفيق راضى، إدارة الجودة – مدخل النظام الكلى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٥م، ص١٥-٢٠.

[٣] د/ خالد الزواوى، البطالة فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص١٦٦.

[٤] د/ أحمد جلال، التعليم والبطالة فى مصر، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٨-١٧.

التسهيلات المناسبة لدعم المنشآت العاملة فى التشييد والبناء مع توفير البنية الأساسية له بشروط ميسورة خاصة فى المدن الجديدة والنائية حتى تكون قطاعات جاذبة للاستثمارات الخاصة مع تشجيع المستثمرين الصغار للدخول فى هذا القطاع من أجل الاستثمار. وعلى مستوى قطاع الخدمات الشخصية فهو أيضا من القطاعات كثيفة العمالة ولديه استعداد لنمو العمالة ويتوجب على الحكومة تخفيض معدلات الضرائب على هذا القطاع ومنع الازدواج الضريبى عليه لتسهيل إقامة المشروعات فيه وتسهيل الحصول على القروض له[١].

(١٣) ينبغى على الدولة أن تعمل على توفير فرص عمل مناسبة للعمال المتضررين من هيكلة بعض المؤسسات والشركات فى الدولة وبصفة خاصة تلك التى نتجت عن عمليات الخصخصة وكذا الشركات التى حدث لها تغيرات هيكلية أو تكنولوجية وذلك للمساهمة فى خفض معدلات البطالة.

(١٤) أيضا يجب تعديل نظام القبول بالجامعات وذلك عن طريق ربط القبول بها ليس عن طريق المجموع فقط بل أيضا عن طريق الأخذ بنظام القدرات والإمكانيات المتوافرة لدى المتقدمين وتحديد الأعداد المقبولة بالتخصصات المختلفة فى جميع الكليات عن طريق ربطها بحاجة اقتصاد الدولة فعليا على أرض الواقع وإمداد خريجى تلك الجامعات بالمهارات المطلوبة فى سوق العمل وهذا يتطلب تنسيقا بين كل من وزارة التعليم العالى وكذا وزارة القوى العاملة.

(١٥) يلزم أيضاً تحسين أداء سوق العمل بكفاءة للموائمة بين العرض والطلب من خلال إصدار القوانين المنظمة لسوق العمل للمساهمة فى حل النزاعات المثارة بين أطراف سوق العمل ولبث الثقة بينهما ويلزم أيضاً وجود أداء فعال لنقابات العمال ومنظمات المجتمع المدنى وأن يدعم الصندوق الاجتماعى للتنمية المشروعات الصغيرة وأن تتوفر المعلومات اللازمة عن أى تغيرات فى مواصفات سوق العمل وما يحدث من تطور فى المستقبل.

---

[١] د/ ماجدة شلبى وآخرون، مرجع سابق، ص٦١.

الخاتمـــة :

تعرضنا فى هذا البحث لظاهرة البطالة وكيف أن تلك الظاهرة من أخطر الآفات التى تصيب المجتمعات والدول بشتى صورها المتقدمة منها والنامية على حد سواء، وتعرضنا لمفهومها وصورها المختلفة وكذا الأسباب المؤدية إليها وطرق قياسها.

ومما لا شك فيه أن البطالة من أكبر المخاطر التى تهدد استقرار الدول والشعوب وهى السبب الرئيسى فى كل المشكلات التى تعكر صفو وأمن المجتمعات فى شتى بقاع الأرض وذلك بصرف النظر عن مدى تقدم تلك الدول أى سواء كانت من الدول المتقدمة أو النامية وإن كان أثرها أعظم وخطرها أكبر فى تلك الأخيرة.

وقد تعرضنا فى هذا البحث لأخطر الأبعاد لمشكلة البطالة ألا وهو البعد الأمنى الذى يهدد المجتمع بصفة عامة وأمن الوطن بصفة خاصة وتزايد هذا الخطر زيادة مضطردة مع زيادة مشكلة البطالة حيث تزداد معدلات ارتكاب نوعيات محددة من الجرائم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمعدلات البطالة من حيث نوعية الجرائم المرتكبة ولذلك كانت مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التى تواجه المجتمعات وتعتبر أحد التحديات التى يجب على الدول الانتباه لها وأيضاً يجب على الحكومات والأنظمة أن تسرع فى العمل على إيجاد السياسات والاستراتيجيات التى يمكن من خلالها مواجهة هذه المشكلة حتى لا تتفاقم المشكلات المترتبة عليها.

التوصيـــات :

(١) ضرورة أن تتخلى الدولة عن سياسة عدم التعيين بالقطاع الحكومى.

(٢) يجب أن تسرع الدولة فى مشروعات استصلاح الأراضى وتوزيع الأراضى على خريجى الجامعات وخريجى المعاهد والمدارس المتوسطة.

(٣) لابد أن تقدم الدولة حزمة من الحوافز لرجال الأعمال لتشجيعهم على إنشاء مشروعات جديدة والتوسع فى مشروعاتهم الحالية لأن القطاع الخاص هو أكبر وعاء يستوعب البطالة.

(٤) تقديم حزمة من الحوافز الضريبية للمشروعات الصغيرة القائمة لتشجيعهم على الاستمرار وتشجيع التوسع فى تلك المشروعات.

(٥) يصدر توجيه من البنك المركزى لجميع البنوك التجارية العاملة فى مصر باستقطاع نسبة ٥% من أرباحها السنوية تُخصص لصندوق تشغيل المصريين ويكون لهذا الصندوق دور فاعل فى خفض معدلات البطالة عن طريق إيجاد فرص عمل.

(٦) توسع الدولة فى الاتفاقيات العمالية مع الدول العربية والأفريقية لتسهيل إيجاد فرص عمل للمصريين فى تلك الدول.

(٧) ضرورة أن تتجه الدولة لعقد اتفاقيات مع الدول الأوروبية وأمريكا لتسهيل الهجرة لمن يرغب.

(٨) سرعة العمل على إقامة السوق العربية المشتركة لتشجيع الترابط والتكامل بين الدول العربية فى شتى المجالات وللحد من مخاطر التبعية للقوى العالمية المتربصة بتلك الدول.

المراجع :

أولاً : المراجع باللغة العربية :

* د/ إبراهيم أنور، حلول واقعية لمشكلة تأخر الزواج، مطبعة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢م.
* د/ أحمد السيد النجار، السكان والتنمية فى مصر، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، القاهرة، ١٩٩٤م.
* د/ أحمد جلال، التعليم والبطالة فى مصر، المركزالمصرى للدراسات الاقتصادية، القاهرة، ٢٠٠٢م.
* د/ الأمير محفوظ أبو عيشة، البطالة من منظور إسلامى، مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠١٠م.
* د/ السيد رمضان، إسهامات الخدمة الاجتماعية فى مجال الأسرة والسكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩م.
* المجلس الأعلى للشباب والرياضة، بطالة الشباب وأثرها على التنمية الشاملة، مطبوعات المجلس ١٩٩٣م.
* د/ بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادى، دار المنهل اللبنانى، بيروت، ٢٠١٠م.
* د/ جلال عبدالخالق، الجريمة والانحراف وحدود المعالجة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠١م.
* د/ حازم الببلاوى، دور الدولة فى الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٠م.
* حسين بوقاره، التكامل فى العلاقات الدولية، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠٠٨م.
* د/ حسين رمزى كاظم، رؤية حول قضية تشغيل الشباب، الأهرام، ٢٠٠١م.
* د/ خالد الزواوى، البطالة فى الوطن العربى المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٤م.
* د/ رابح أبو قره، الآثار الاجتماعية والاقتصادية فى العالم العربى، جامعة المسيلة الجزائر، ٢٠١١م.
* د/ راشد البراوى، الموسوعة الاقتصادية، دار الشروق، جدة، ١٣٩٩هـ.
* د/ رفعت العوضى، العنصر البشرى فى العالم الإسلامى والتحدى الحضارى المعاصر، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامى، القاهرة، ٢٠٠١م.
* د/ رمزى زكى :
١- الاقتصاد السياسيى للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مطابع الرسالة، الكويت، ١٩٩٧م.

٢- ظاهرة التدويل فى الاقتصاد العالمى وآثارها على البلاد النامية، مطبوعات المعهد العربى للتخطيط، الكويت، ١٩٩٣م.
٣- التضخم والتكيف الهيكلى فى الدول النامية، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩٦م.
* د/ رؤوف عبيد، أصول علم الإجرام والعقاب، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٩٧م.
* د/ زيد الرفاعى، البطالة – العمالة – العمارة – من منظور الاقتصاد الإسلامى، دار طوبق للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٢هـ.
* د/ سامر مظهر قنطقجى، مشكلة البطالة وعلاجها فى الإسلام، مؤسسة الرسالة السورية، حماه، ٢٠٠٤م.
* د/ سامى خليل، نظرية الاقتصاد الكلى، المفاهيم والنظريات، وكالة الأهرام، الكويت، ١٩٩٤م.
* د/ سامية خضراوى، د/ سليمة عبيدة، قياس البطالة حسب المعايير الدولية مع الإشارة إلى مشاكل قياسها فى الدول العربية، جامعة سعد دحلب، الجزائر، ٢٠٠٧م.
* د/ سامية خضر صالح، البطالة بين الشباب حديثى التخرج، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٢م.
* د/ سيد محمد جاد الرب، الاتجاهات الحديثة فى إدارة الموارد البشرية، مطبعة العشرى، الاسماعيلية، ٢٠١٠م.
* د/ شوقى أحمد أبو دنيا، الأمن والتنمية الاقتصادية، سلسلة المنتدى الاقتصادى، مركز صالح كامل للاقتصادالإسلامى، القاهرة ١٤١٧هـ.
* صندوق النقد العربى وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموعد، أبو ظبى، سبتمبر ٢٠٠٤م.
* د/ عاطف عبيد، التعديلات النهائية لمشروع قانون العمل، الأهرام، ٢٠٠١م.
* د/ عاطف عبدالفتاح عجوة، البطالة فى العالم العربى وعلاقتها بالجريمة، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤٠٦هـ.
* د/ عبدالرازق حلبى، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٨م.
* د/ عبدالغنى بسيونى، أصول علم الإدارة العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٢م.
* د/ عبدالفتاح عبدالرحمن، الاقتصاد الكلى، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٨م.
* د/ عبدالهادى مقبل، محاضرات فى الاقتصاد السياسى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣م.
* د/ عصام عبدالشافى، ١- الأمة واقع الإصلاح والتغير، مجلة البيان، الرياض، ٢٠١٢م.
٢- الثورات العربية، الأسباب والمسارات المآلات، مجلة البيان، الرياض، ٢٠١٢م.

* د/ ماجدة شلبى وأخرون، مبادئ علم الاقتصاد، مركز الطبع والنشر والتوزيع، جامعة بنها.
* مايكل آيدجمان، الاقتصاد الكلى – النظرية السياسية، ترجمة د/ محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض.
* د/ مجيد على حسن، د/ عفاف عبدالجبار سعيد، مقدمة فى التحليل الاقتصادى الكلى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤م.
* د/ محسن هلول، أثر الجات على تنمية الصادرات، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة ١٩٩٤م.
* محمد المثلوثى، سقوط الطاغية، المطبعة المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، تونس، ٢٠١١م.
* د/ محمد توفيق راضى، إدارة الجودة، مدخل النظام الكلى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٥م.
* د/ محمد سنبل سعد، التنمية الاجتماعية، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية، دمنهور، ١٩٩٩م.
* د/ محمد عبدالحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامى، القاهرة، ٢٠٠٤م.
* د/ محمد عبدالمنعم عفر، التقلبات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادى وسياساته، مطبعة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، القاهرة، ٢٠٠٥م.
* د/ محمد علاء الدين عبدالقادر، البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعى والأمن القومى فى ظل الجات – العولمة – تحديات الإصلاح الاقتصادى، منشأة المعارف، الاسكندرية.
* د/ محمد مهدى القصاص، عنف الشباب، جامعة المنصورة، المنصورة ٢٠٠٥.
* د/ محمد ناجى خليفة، البطالة و النمو الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٦م.
* د/ محمد يوسف وآخرون، التربية ومشكلات المجتمع، مطبعة الجمهورية، الاسكندرية، ١٩٩٣م.
* د/ منصور أحمد منصور، تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٥م.
* ميرفت الحصرى، البطالة قلق يهدد البيت المصرى، الأهرام، ٢٠٠١م.
* د/ ميرفت مهند، ارتفاع معدل البطالة فى مصر، مؤسسة الأهرام، ٢٠١٣م.
* د/ نبيل حشاد، قضايا اقتصادية معاصرة، النسر الذهبى للطباعة، الدوحة، ١٩٩٦م.
* د/ نبيل مرزوق، البطالة والفقر، دار الشمس، بيروت، ١٩٩٢م.

* د/ هدى الغراوى، البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعى والأمن القومى فى ظل تحديات الإصلاح الاقتصادى، جامعة بغداد، ٢٠٠٢م.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- Fawzi, (S), Investment policies and the unemployment problem in Egypt, eces, Cairo, working paper No. 68 2002, pp. 4-14.
2- Fawzi, (S), An economic analysis of the amendment of some provisions of the investment law and the capital market law, ECES, Cairo, 2004, PP. 6-14.
3- El-enwany, M and El-laithy, H, Property, emphyment and policy-making in Egypt, a country profile, (Alo, Ilo area, 2001, p. 8-9.
4- El-Ehwany (N) & Metwally (M) : Labor market competitiveness and flexibility in Egypt center for economic and financial research and studies, Cairo University, research projects, Vol (11) 2001. Pp. 35-57.
5- BLAUG (M) : Education and the employment in developing countries, ILO, Geneva 1976, pp. 7-63.
6- Shaban, (R, A) : Assaad (R) Al-qudsi : "The challenge of unemployment in the Arab Region", International labor review, Geneva, vol. 134, no. 1, 1995 p.71.
7- El-baradaei, (M) : "decentralization of the education sector in Egypt" background paper to Egypt human development report, choosing decentralization for good governance, 2004, pp. 8-10.
8- Evans-Klock (C) and Lim (L) : Options for human resources development in Egypt. The labor market context, employment and training, paper 35, international labor office Geneva, 1998, pp. 66-67.